التعويض بتبادل الطول بين المدّ والتضعيف في ضوء الدراسات الصوتيّة الحديثة

م.د. علي سامي أمين

معهد الفنون الجميلة/ الديوانية

تسليم البحث : ٢٠١٧/٧/١٩ قبول النشر : ٢٠١٧/٩/٧

ملخّص البحث:

التعويض بتبادل الطول من القضايا التي نجدُ لها إشاراتٍ مبثوثة في عددٍ من دراسات المحدثين في أثناء معالجتهم لبعض المسائل الصوتيّة، والصرفيّة، ولم أجد أحدًا منهم – بحسب ما اطّلعت عليه – قد أفردَها بالبحث، أو اختصّها بدراسة شاملة جادّة تحيط بجميع أطراف الموضوع، وهوَ الهدفُ الذي ينشدُ تحقيقه هذا البحث. وهذا اللون من التعويض بأبسط معانيه أنْ نجدَ تضعيف الصّامت قد حلَّ محلّ مدٍّ مصوّتٍ سابقٍ، أو لاحقٍ في صيغة ما كانَ من المُفترَض أنْ نُلفي المدّ فيها لا التضعيف، وقد يكون العكس أي أنْ يعوّض مدّ المصوّت تخفيفَ المضعّف. وقد تطرّقَ البحثُ أوّلاً إلى تبيين الفرق بينَ إطالة الصّوت في المدّ ، وإطالته في التّضعيف، والتعرّف إلى الخصائص التي تميّز الصوت المضعّف بخاصّة، ثُمَّ انتقلَ بعدَ ذلك إلى تحديد المواضع التي يمكنُ أنْ يُقالَ إنَّ التعويض بتبادل الطول يصدقُ فيها في ضوء ما وردَ من ذلك في دراسات المحدثين الصوتيّة، مع محاولة استيفاء أبرز الأفكار والتفسيرات التي طرحوها في كلِّ موضعٍ من المواضع، ومناقشتها، ودراستها، وردّ ما ثبت بالدليل عدم صوابه منها، وترجيح ما قامت الحجج الواضحة على صحّته ودقّته، وربّما اهتديتُ من بعدُ إلى رأيٍ خاصٍّ في هذه المسألة أو تلك. وانتهى البحث بخاتمة ضمّت مجموعة النتائج التي خلصَ إليها .

تمهيد في أنواع طول الأصوات اللغويّة والفرق بينها:

لا يخفى أنَّ قضيّة طول الصّوت اللغوي صامتًا كانَ أو مصوّتًا من القضايا التي شغلت حيّزًا من عناية علماء اللغة القدماء والمحدثين، ويبدو ذلك جليّا في دراستهم للتضعيف في الصوامت وبحثهم لحقيقة الصوّت المضعّف وجوهره أهوَ صامتٌ واحدٌ طويل أم هو صامتان متجاوران ساكنٌ فمتحرّك ؟[١] ويبدو ذلك أيضًا في محاولتهم تحديد المدى الزّمني الذي يستغرقه نطق الصّوت المُضعّف، إذ ذهبَ بعض علماء التجويد إلى أنّه يقوم مقام حرفين كاملين ويستغرقُ من الزّمن ما

يستغرقه نطقهما[٢]، على حين رأى آخرون أنَّ الصّوت المضعّف أطول زمانًا من الحرف المفرد، لكنّه أقصر مما يستغرقه نطق حرفين متتابعين[٣] .

أمّا أصوات اللين (المصوتات) فلا جدال في وضوح امتداد أصواتها وتباين أطوالها، يقول د. إبراهيم أنيس : ((إنَّ كلّ صوت لين في لغة من اللغات يمكن أن يقسّم، من حيث الزّمن الذي يستغرقه، إلى نوعين: طويل وقصير. بل قد يكون من الممكن أن يقسّم إلى ثلاثة أنواع متميّزة: طويل ومتوسّط وقصير))[٤] .

وعلى الرغم من أنَّ موضوع طول الصوت اللغوي بجانبيه المشار إليهما قد أفاض الباحثون ودارسو اللغة في الكتابة عنه، وبسطوا القول فيه، فتعدّدت آراؤهم عنه واختلفت، إلاّ أنَّ هناك مسألة مهمّة أرى أنّها لم تنل نصيبها الكافي من البحث والاستقصاء دون سواها من مسائل هذا الموضوع وتفصيلاته التي آثرتُ أنْ لا أخوض فيها اكتفاءً بما ذكروه عنها. وتتعلق هذه المسألة بالنظر إلى إطالة الصّوامت (التضعيف)، وإطالة المصوتات (المدّ) بمنظارٍ واحدٍ، والتسوية بينهما. وأقصدُ هنا من الناحية الصوتيّة النطقيّة، لا من ناحية التحليل اللغوي، والاشتقاق الصرفي، وهو ما نلمسه في حديث عددٍ من الباحثين كبرجشتراسر الذي يقول: ((وللمدّ موضع ثانٍ في تركيب الأصوات، غير مدّ الحركات، هوَ التّشديد... فالتشديد مدٌّ للحروف الصامتة، نظير لمدّ الحروف الصائتة، أي الحركات))[٥]. وهو ما نجده أيضًا في قول د. عبد الصبور شاهين: ((فإذا نظرنا في نطق الصّامت المضعّف إلى طبيعة العمليّة النطقيّة ووحدتها قلنا: إنّه صامتٌ طويل، يشبه الحركة الطويلة، التي تساوي ضعف الحركة القصيرة))[٦]. وواقع الأمر أنَّ ثمّة اختلافًا بيّنًا بينَ تشديد الصّامت (التضعيف)، ومدّ المصوّت من ناحية موقع الصوت في التركيب المقطعي فالمصوّت مهما أطيل ومُدَّ لا يقعُ إلاّ ضمن مقطعٍ واحدٍ كالألف في (ما: م ـَ)، والياء المديّة في (بِيعَ : ب ـِـــــــــــــ/ ع ـَ) والواو المديّة في (طُول : ط ـُـــــــــــــ/ ل ـِ ن) سواء أكانَ المقطع مفتوحًا أم مغلقًا، فهو نتاج نبضة صدريّة واحدة أُطيلت قمّته، فالفرق بينَ المصوّت الطويل في هذه الأمثلة والمصوّت القصير فرقٌ في الكميّة لا غير.

أمّا الصّامت المشدّد (المضعّف)، فإنّه لا يقع إلاّ بين مقطعين، فيكون جزؤه الأوّل قفلاً لمقطعٍ، وجزؤه الثاني قاعدة لمقطعٍ مجاورٍ يليه، كالطاء المشدّدة في الفعل (قَطَّعَ : ق ـَ ط/ ط ـَ/ ع ـَ)، والشين المشدّدة في الفعل (بَشَّرَ : ب ـَ ش/ ش ـَ/ ر ـَ). فوقوع الصوت المضعّف بين نهاية مقطعٍ وبداية مقطعٍ آخر يجعل امتداده غير مطّرد، ولا نحسُّ أنّه مجرّد إطالة محضة لصامتٍ قصير، إذ إنَّ إطالة الصّامت يمكنُ أن تتحقّق من دون تضعيف وذلك بمدّ الصامت السّاكن، فيناظر بذلك المصوّت الطويل كما لو مددنا الحاء في (بَحْر) فيكون (بَحـْـر)، أو الشين في (بِشْر) فيكون (بشـْـر)، والمدُّ هنا – من الناحية الصوتيّة – هو نظير مدّ الألف في (بَاشَرَ)، وليسَ التضعيف في (بَشَّرَ) .

واشتراط سكون الصّامت لمدّه يعني وقوعه في موقع القفل للمقطع وهو الأكثر، ولكن قد تقتضي بعض سياقات اللغة العربيّة الصوتيّة في الكلام المتصّل أنْ يكون صامت الإطلاق ممدوداً لا مضعَّفًا وذلكَ عندما يردُ صوتٌ ساكن قبل صوتٍ مضعَّف، كما لو أُريد إدغام الضّاد في الشين في قوله تعالى:﴿ لبَعْض شَأنِهم﴾[٧] ← (لِبَعْشّأنِهم)، أو إدغام الدال في الذّال في قوله تعالى: ﴿ مِن بَعْد ذَلكَ ﴾[٨] ← (مِنْ بَعْذّلك)، إذ تتولّد هنا شينٌ ممدودة لا مضعّفة في بداية المقطع، وذالٌ ممدودة كذلك؛ لأنَّ التضعيف يستوجب أنْ يكون جزؤه الأوّل مرتبطًا بالحركة السّابقة ، والثاني مرتبطًا بالحركة اللاحقة[٩]، وهنا لا وجود لحركة سابقة فيُكتَفى بمدّ الصّوت دون تضعيف للإيحاء بوجود الإدغام .

أمّا السبب الذي لا يجعل الصّامت المضعّف مدًّا خالصًا على الرغم من أنّه ينتجُ بالطريقة التي ينتجُ بها الصّوت المفرد المناظر نفسها، وتشتركُ في إخراج الصّوتين كلاهما الأعضاء النطقيّة نفسها مع فارق الطول الكميّ طبعًا، فيكمنُ في تضمّنه لطرفين مقطعيين متناقضين من ناحية الوظيفة، أحدهما يمثل نهاية المقطع (صامت تقييد)، والثاني يقعُ في بداية مقطع آخر بوصفه(صامت إطلاق)،إذ تتوزعه نبضتان صدريتان لا واحدة، ويقع الحدّ المقطعي لهما ضمنه. ووظيفة (صامت التقييد) تتلخّص بأنّه((حركة للأعضاء المخرجيّة التي تضغط الجهاز النطقي بحيث يقلّ أو يتوقّف مرور الهواء، ومن ثمّ تُنهي هذه الحركة المقطع))[١٠]، فتنتهي النبضة الصدريّة الأولى،ثمَّ تبتدئ نبضة صدريّة أخرى، ودور(صامت الإطلاق) يتمثّل في أنّه((يطلق حركة الهواء التي تحدثها النبضة الصدريّة: إنّه يضغط الجهاز النطقي... لحظة أن يحدث البادئ للنبضة الصدريّة حتّى أنَّ الهواء ينعصر خلف الضغطة))[١١]. وهكذا نرى كيف ينخفض ضغط الهواء المُحدِث للصوت إلى أدنى مستوى حتّى يتلاشى، ثُمَّ تتبع ذلك مباشرة نبضة جديدة تنطلق بشدّة ابتداءً من الجزء الثاني للصوت المضعّف، وأشبه ما يكونُ ذلكَ بحركة موجة تنخفض، ثُمَّ ترتفع، ويمكنُ للأذن أن تدرك هذه الحركة في الصّوت وتميّزه من امتداده الخالص .

ويمكنُ أنْ تُفسّر مسألة شدّة الصوت المضعّف أو اشتداده ، أو قوة الاعتماد في موضع إخراجه، كما يُعبّر بعض القدماء والمحدثين انطلاقًا من هذا بأنّه نتيجة ملازمة أعضاء النطق لموضع واحدٍ في العمليتين الموصوفتين آنفًا، فلا يُسرّح تيار الهواء للنبضة الأولى بانفصال هذه الأعضاء، بل يستوعبه صامت التقييد بمجمله، ثُمَّ إذا أُريدَ نطق المقطع اللاحق احتيجَ إلى جهدٍ أكبر وضغط أشدّ مما يتطلّبه نطق المقطع نفسه في غير موضع التّضعيف؛ وذلك لأنَّ ههنا قفلٌ تامٌّ لأعضاء النطق أمام مجرى الهواء ابتداءً. ويمكنُ أنْ نحسَّ بهذا الجهد نفسه لو حاولنا إطباق أعضاء النطق عند أيّ صوت في غير حالة التضعيف كما لو قلنا:(د ـَ)، و(س ـَ)، و(ب ـَ) بإطباق اللسان على اللثة مع الدّال والسين ابتداءً، وإطباق الشفتين مع الباء ابتداءً .

ومن غير الصعب إدراك أنَّ ما أطلقنا عليه (مدّ الصوامت) – على الرغم من إمكان تحقّقه من الناحية الصوتيّة المحضة – لا تمثيل فونولوجي له في اللغة العربيّة إلاّ في مواضع محدّدة[١٢]، بخلاف مدّ المصوتات، وتضعيف الصوامت، ومن الواضح أنَّه يناسب الصّوامت الرخوة (الاحتكاكيّة

)، ويصعبُ توقّع حدوثه مع الوقفيات إلاّ بإطالة مدّة احتباسها. ويشيرُ بعض الباحثين إلى وجود الحركة المضعّفة في بعض اللغات كالانجليزيّة والفرنسيّة، إذ قد تمتدّ استمراريّة الحركة الطويلة عبر مقطعين[١٣]، ولا وجود لهذه الحالة في اللغة العربيّة؛ لأنَّ النظام المقطعي فيها لا يستسيغ ابتداء المقطع بمصوّت[١٤] .

يمكنُ أن نتبيّن مما تقدّم أنَّ شيوع شكلين من أشكال زيادة كميّة الأصوات وإطالتها في العربيّة، وهما مدّ المصوتات، وتضعيف الصوامت بخلاف الحالتين الأخريين هو الذي أوحى بتقابلهما أو تناظرهما من الناحية الصوتيّة، وليس هما بمتناظرين حقيقةً. ونلمح في كلام دي سوسور عن الصّوت المضعّف سببًا آخر لحدوث هذه المناظرة، فهوَ وإن كانَ يعدّ الصوت المضعّف مؤلّفًا من حرفين، الأوّل مغلق، والثاني مفتوح، إلاّ أنّه يستدرك قائلاً: ((ولكنَّ الانطباعين لهذين الحرفين متشابهين إلى حدٍّ كبير، حتّى أنَّ علماء الصّوت عدّوهما صوتًا واحدًا))[١٥]، وهو يقصدُ صوتًا واحدًا طويلاً حتمًا، ومن ثمَّ فإنَّ هذا التشابه بين المدّ والتضعيف المبني على الزيادة في الكميّة، والقائم على انطباع متكلمي اللغة يمنح الفرصة للإفادة من أحدهما في تعويض الآخر، فيُضعَّف الصّامت عندما يقصّر المدّ أو يتعذّر لسبب أو لآخر، والعكس صحيحٌ أيضًا، وفي لغة كاللغة العربيّة، إذ يقوم النظام الصرفي على مجموعة أبنية لها أوزان محدّدة، وإيقاعات صوتيّة متّسقة، قد يُستثمَر هذا التعويض للحفاظ على هذه الأبنية قدر الإمكان .

وقد بيّنت نتائج الدرس المقارن للغات السّاميّة أنَّ هذا التبادل التعويضي في الطول بينَ الصوامت والمصوّتات قد عُرِف في بعض هذه اللغات، فقد أوردَ بروكلمان أمثلة من الأكديّة يصدقُ فيها هذا اللون من التعويض كـ(ūru ← urru)، و(rūku ← rukku)[١٦]، وإن كانَ قد طرح لهذا التعويض تفسيرًا صوتيًّا سيتطرق له البحث لاحقًا. وصرّحَ برجشتراسر بوضوح عن وجود هذا التعويض في الأكديّة والعبريّة قائلاً:((وهذا التعويض كثير في الأكديّة والعبريّة، وقد يوجد في غيرها أيضًا))[١٧]،على حين ذكرَ د. رمزي بعلبكي أمثلة لهذه الظاهرة التي يسميها (الإطالة التعويضيّة) من اللغة العبريّة، إذ تعمد هذه اللغة إلى إطالة مصوّت أداة التعريف (hā ← ha) حين يلي هذه الأداة صوتٌ لا يقبل التضعيف كأصوات الحلق والرّاء، فيعوِّض طول مصوّت الأداة عن تضعيف الصامت الأوّل من الكلمة في الحالة المعتادة من مثل:(hāʿebed) بدلا من (haʿʿebed)[١٨]. ومفهوم (الإطالة التعويضيّة) عنده مقتصرٌ على ((الإطالة في الصائت السابق على صامتٍ لا يقبل التّضعيف))[١٩] .

أمّا في اللغة العربيّة فقد تطرّقَ عددٌ من دراسات المحدثين التي تُعنى بالأصوات والأبنية لأمثلة مختلفة لهذا اللون من التعويض،وتعدّدت الآراء التي طُرِحَت فيها،لكنَّ معالجة أصحاب هذه الدراسات لهذا الموضوع اتّسمت بالجزئيّة، ولم تُحِط بجوانبه كلّها، أو تلمّ أطرافه جميعها، ولا استثني من ذلك تلكَ المؤلّفات[٢٠] التي خُصِّصت لدراسة ظاهرة التعويض في اللغة العربيّة بعامّة. وسأحاول فيما يلي

من صفحات هذا البحث أن أجمع شعث مسائل هذا الموضوع،وأصنّفها في أقسامٍ محدّدة مع مناقشة ما أثير حولها من آراء ودراستها.

١ – مصدر (فَاعَلَ) : (فِيعَال ← فِعَال ← فِعَّال) ، ٢ – (فِيعَال) اسمًا : (فِعَّال ← فِيعَال) :

المصدر المطّرد للفعل المزيد على وزن (فَاعَلَ) هو (المُفَاعَلَة) كـ(شَارَكَ – مُشَارَكَة)، و(حَاوَرَ – مُحَاوَرَة)[٢١]، ولكنّه قد يردُ على (فِعَال) أيضًا كـ(جَاهَدَ – جِهَاد)، و(طَاعَنَ – طِعَان)، وقالوا: إنَّ أصل (فِعَال) (فِيعَال)، ويبدو أنَّ (فِيعَال) كانَ لهجة معروفة سمعها القدماء وذكرها سيبويه (ت١٨٠هـ) في كتابه[٢٢]، وأصحاب هذه اللهجة حافظوا على الأصل فكانوا يقولون: (قِيتَال ، وضِيرَاب ، وكِيفَاح ، ومِيرَاء) بدل (قِتَال ، وضِرَاب ، وكِفَاح ، ومِرَاء) وما حصلَ بينَ (فِيعَال)، و(فِعَال) بوصف المحدثين هو تقصيرٌ للكسرة الطويلة(ـــــــــــــ ← ـِ)، وقد علّله برجشتراسر بـ(أنَّ تتابع المقطعين الممدودين ليسَ بمقبولٍ للسمع في بعض الأوقات فاجتنبوه))[٢٣]، وعدّه بروكلمان مخالفة في الكميّة بين الحركات[٢٤]، وثمّة من يرى أنَّ وقوع النبر على المقطع التالي من الكلمة (ع ـــــــــــــ) هو الذي أدّى إلى تقصير قمّة المقطع المفتوح في هذا الموضع[٢٥] (ف ـــــــــــــ ← ف ـِ). وقد روت بعض مصنّفات النحو القديمة ورود صورة ثالثة للفظ بعض أمثلة هذا المصدر وتكون بتضعيف عينه بعد التقصير فقالوا: (قِتَّال ، ومِرَّاء)[٢٦]، وعدَّ المستشرق الانجليزي وليم رايت التضعيف هنا تعويضًا لتقصير المصوّت الطويل قبلها، وهذا الميل نحو التعويض عند هؤلاء كانَ قويًّا – كما يُفهم من كلامه – إلى الحد الذي جعلهم يركنون إليه حتّى إذا تقاطع مع مصدر بناء فعلي آخر هو (فَعَّلَ – فِعَّالاً) كـ(كَذَّبَ – كِذَّابًا)[٢٧] .

وقبل أن نسلّم بصحّة هذا الرأي ودقّته لا بدَّ أنْ نعرض لصورة أخرى ذكرها المحدثون، وعدّها بعضهم من أمثلة تعويض تخفيف المشدّد بمدّ المصوّت[٢٨]، فالتحوّل الصوتي هنا يأخذ اتّجاهًا معاكسًا للأوّل في كلماتٍ لها نفس الصّيغة والوزن من مثل(دِنَّار ← دِنَار)، و(قِرَّاط ← قِيرَاط)، و(دِوَّان ← دِيوَان)، و(دِبَّاج ← دِيبَاج). وقد علّلَ بعض القدماء هذا التحوّل، أو الإبدال – بتعبيرهم – في هذه الأسماء وأمثالها مما كانَ على (فِعَّال) بـ((كراهية أن يلتبس بالمصادر))[٢٩]، وهو تعليل مردود بأنَّ البديل وهو (فِيعَال) سيلتبس بالمصدر من وزن (فِيعَال) كـ(قِيتَال ، وضِيراب)، ثمَّ إنَّ هذا الاشتراك في الأبنية الذي أطلقوا عليه التباسًا معروفٌ وغير مُستغرَب أو مُستكره في اللغة العربيّة، فـ(فَعِيل) على سبيل التمثيل يمكن أن يكون اسمًا (ضَرِيح)، ومصدرًا (رَنِين)، وصفة مشبّهة(قَصير)، وصيغة مبالغة(عَلِيم)، واسم مفعول (قَتِيل)، على حين أرجعَ آخرون سبب هذا التحوّل إلى كراهة التضعيف وثقله[٣٠]. وهو توجيه ضعيف أيضًا، ومحل ضعفه يكمن في أنَّ ما جاء بالتاء من هذه الأسماء قد بقي فيه التضعيف على حاله من مثل(دِنَّامة، وصِنَّارة)، وكذلك بقي التضعيف في (خِنَّاب) وهو مجرّد من التاء[٣١]، ومثله (قِثَّاء ، وحِنَّاء ، وإجّاص ، وإجَّار)[٣٢] .

والرأي عندي أنَّ هذه الأسماء التي وردتنا على وزن(فِيعَال)، وهي لا تتجاوز العشرة أسماء – بحسب ما اطّلعت عليه – ومنها (دِينَار، ودِيوان ، ودِيبَاج ، وإِيوَان ، وشِيرَاز ، وقِيرَاط ، ودِيمَاس) ليست متطوّرة عن (فِعَّال)، ولم يرد عن علماء اللغة القدماء أنّهم سمعوا(دِنَّار) إلى جانب (دِينَار) مثلاً، والحال نفسها تنطبقُ على بقيّة هذه الأسماء، ولكنّهم استنتجوا هذا الأصل المفترض أي:(فِعَّال) من جمع هذه الأسماء، وتصغيرها، إذ وجدوها تُجمَع في الأكثر على (فَعَاعِيل) نحو: (دَنَانِير ، ودَوَاوِين ، وقَرَارِيط)، وتُصغّر على (فُعَيْعِيل) نحو: (دُنَيْنِير) وليسَ (دُيَيْنِير) وهو استنتاجٌ – لا ريب – صحيح إذا لم يعترضه دليلٌ آخر يبطله، ونجد هذا الدليل في أنَّ أغلب هذه الأسماء مُعرّبة، ومن المفترض أنَّ ألفاظها في اللغة المأخوذة منها هي التي تُحدّد أصولها،وقد قيل:إنَّ أصل(دِينَار) في الفارسيّة((" دِينْ آر" أي الشريعة جاءت به))[٣٣]، وأوردَ الجواليقي (ت٥٤٠هـ) في المعرّب متحدّثًا عن (الدِيوَان) ما نصّه: ((قال الأصمعي: وأصله فارسي. وإنّما أرادَ " دِيبان " و" ديوَان " أي الشياطين، أي كتّاب يشبهون الشياطين في نفاذهم. و" الدِّيُو " هو الشيطان))[٣٤]، وقالَ في موضعٍ آخر: ((" الدِّيبَاج " بالفارسيّة " دِيْوبَاف " أي: نِسَاجَةُ الجنِّ))[٣٥]، فالياء ثابتة في الأصل ولم تكن نتيجة لتعويض التضعيف، إلاّ أنْ يقال إنَّ العرب عرّبته على(فِعَّال)،ثُمَّ عدلت عن ذلك، وهو محال. وعلى هذا يكون التغيير في هذه الأسماء قد حدث في صيغة الجمع والتصغير لا المفرد، وربّما ورد الجمع على الأصل أيضًا، إذ قالوا: (دَيَابِيج ودَبَابِيج ، ودَيَاوِين ودَوَاوِين)[٣٦]، وليس أدلّ على هذا من ورود ثلاثة أشكال مختلفة في جمع(شِيرَاز) وهو اسم مدينة فارسيّة معروفة،ولا يشتبه بأنَّ أصلها(شِرَّاز)، إذ جاء في جمعها (شَرَارِيز)، و(شَيَارِيز)، و(شَوَارِيز)[٣٧]. وكأنَّ في هذا الانتقال في جمع (فِيعَال) من (فَيَاعِيل) إلى (فَعَاعِيل) أو غيره محاولة لتمييزه من جمع (فَيْعَال) من مثل (شَيْطَان)، و(خَيْتَام)، و(دَيْمَاس) إذ لم يرد في جمعه إلاّ (فَيَاعِيل) .

وبالعود إلى (فِعَّال) مصدر (فَاعَلَ)، وبعد هذا الحديث الطويل الذي سقناه يبدو ظاهرًا أنْ لا إشكال في أنَّ التضعيف فيه قد عوّضَ تقصير الحركة الطويلة في (فِيعَال ← فِعَال) بحسب ما ذكر وليم رايت، غير أنَّ الخلل يعتري هذا الرأي من ناحية الرّواية فيما يخصّ ورود (فِعَّال) مصدرًا لـ(فَاعَلَ) كـ(قَاتَلَ قِتَّالاً)، إذ يبدو أنَّ رايت قد استند في هذا إلى ما ذكره الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في المفصّل، وكان المفصّل أحد مصادره، ولمّا رجعتُ إلى المفصّل وجدته يقول: ((وقالَ سيبويه في فِعَّال: كأنّهم حذفوا الياء التي جاء بها أولائك في قِيتَال ونحوها، وقد قالوا: مَارَيْته مِرَّاء ، وقاتلته قِتَّالاً))[٣٨]. وهذا النصّ يباين ما ذكره سيبويه في كتابه في أنَّ حديثه كانَ عن(فِعَال) لا(فِعَّال)،وكذلك ذكر(مِيرَاءً، وقِيتالاً) وليسَ(مِرَّاءً ، وقِتَّالاً)[٣٩]، وهذا يطابق ما ذكره السيرافي في شرحه للكتاب[٤٠]. والغريب في الأمر أنَّ أحدًا من شرّاح المفصّل[٤١]، ومحققيه[٤٢]لم ينبّه إلى ذلك، بل إنَّ ابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) قد اعتدَّ بما نقله الزمخشري وضمّنه في شافيته، ثمَّ أخذه عنه الرضي الاستراباذي(ت٦٨٦هـ) في شرحه للشافية[٤٣] دون أن يلتفت إلى ذلك أيضًا،وكذلك فعل

اليزدي(ت٧٢٠هـ)[٤٤]. وإذا ثبت أنَّ (فِعَّالاً) لم يرد مصدرًا لـ(فَاعَلَ)، تكون مسألة تعويض التضعيف فيه بتقصير الحركة الطويلة لا أساس لها حتمًا .

٣ – بينَ الأصل الثلاثي المضعّف ، والأجوف أو النّاقص :

أورد د. إبراهيم أنيس مجموعة من الأمثلة التي حلَّ فيها صوت اللين الطويل – بحسب قوله – محلّ أحد الصوتين المتماثلين،أي أحد جزئي الصّوت المضعّف، ومن هذه الأمثلة:(الطحّ – طَحَا)، و(المِحّ – المَاح)، و(الجَبّ – الجَوب)، و(عسَّ – العَوس)، و(زَحَّهُ – زَاحَ)، و(يَأْتَمُّ – يَأْتَمِي)، و(غَمَّ الهلال – غَامَت السّماء)، و(حَنَّ – حَنَا)[٤٥]، وهي أمثلة تندرج عنده تحتَ عنوان (المخالفة) لكراهة التّضعيف[٤٦]. ويلاحظ لأوّل وهلة أنَّ الصّوت الذي حلَّ محلّ أحد جزئي الصّوت المضعّف ليس صوت لين طويل في بعض هذه الأمثلة بخلاف ما ذكر د. أنيس أكثر من مرّة، فهوَ في (الجَوب، والعَوس) صوت مركب (مزدوج هابط): (ـَ و)، ويُلاحظ أيضًا أنَّ صوت اللين الطويل في (المَاح)، و(يَأْتَمِي) لا يجانس صوت اللين القصير في(المِحّ)، و(يَأتَمُّ) ولذلك ستُستبعَد هذه الأمثلة، وأكتفي بدراسة الأربعة الباقية وهي: (طَحَّ – طَحَا)، و(زَحَّ – زَاحَ)، و(غَمَّ – غَامَ)، و(حَنَّ – حَنَا)، إذ يمكن أن يُفسَّر ما جرى هنا بإطالة صوت اللين القصير لتعويض تخفيف التضعيف، إذا سلّمنا جدلاً بأنَّ التّضعيف هو الأسبق، وإلاّ فالعكس قد يصحُّ أيضًا .

وينطلق د. إبراهيم أنيس في عدّ الكلمة التي تنطوي على الصّوت المضعّف هي الأصل من نظريّة السّهولة والتيسير ((التي تشير إلى أنَّ الإنسان في نطقه يميل إلى تلمّس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهدٍ عضلي، فيُبدِل مع الأيام الأصوات الصّعبة في لغته نظائرها السهلة، وقد اعترفَ القدماء بكراهيّة التّضعيف، ولعلّهم يريدون بهذا أنّه يحتاج إلى مجهودٍ عضليّ))[٤٧]. وعلى وفق هذه النظريّة يكون الانتقال من الأسهل (المدّ) إلى الأصعب (التضعيف) غير مسوّغٍ، والحركة بوصفها صوتًا انطلاقيًّا لا يُعاق مسار اندفاع الهواء المُحدِث له في جهاز النّطق إلاّ بقدرٍ ضئيل، أيسرُ لا شكَّ من الصّامت، ولا ننسى أيضًا ما تقرّرَ سابقًا من أنَّ تضعيف الصّامت يتضمّن نبضتين صدريّتين بخلاف المدّ الذي يتكوّن بنبضة صدريّة واحدة فحسب .

ويمكنُ أن نتبيّنَ بسهولة أنَّ الأمثلة الأربعة تنقسمُ على قسمين: قسم أطيلَ فيه المصوّت الذي يسبق الصّوت المضعّف بعد تخفيفه، ويتولّد من هذا الفعل الأجوف (زَحَّ ← زَاحَ)، و(غَمَّ ← غَامَ)، وقسمٌ آخر أُطيلَ فيه المصوّت الذي يلي الصّوت المضعّف، فيتكوّن فعلٌ ناقصٌ (طَحَّ ← طَحَا)، و(حَنَّ ← حَنَا). وقد صرّحَ د. أنيس في موضعٍ آخر بأنَّ الظاهرة التي((يجب أن تسترعي انتباه اللغويين ... هي العلاقة بينَ الفعل الأجوف والنّاقص؛ وبين ما اتّحدت العين واللام فيه))[٤٨].

وتحليل نماذج القسمين صوتيًّا يظهرُ الآتي:

القسم الأوّل: أ– البنية المقطعيّة:(ز ـَ ح/ح ـَ ← ز ـَ/ح ـَ) – (ص ح ص/ص ح ← ص ح ح/ص ح)

ب – الوزن العروضي (– ب ← – ب)

القسم الثاني:أ-البنية المقطعيّة:(ط ـَ ح/ح ـَ ← ط ـَ/ح ـَـَـَ)-(ص ح ص/ص ح ← ص ح/ص ح ح)

ب – الوزن العروضي: (– ب ← ب –)

ومن الواضح أنَّ التغيّر الذي طرأ على البنية في المستويين المقطعي والعروضي في القسم الثاني أكبر وأشدّ مما هو عليه في القسم الأوّل، إذ شملَ التغيّر مقطعي الكلمة كليهما، وأدّى ذلك إلى أن ينعكس وزنها العروضي، فتحوّلَ من وتدٍ مفروق إلى وتدٍ مجموع بحسب تعبير العروضيين، على حين اقتصرَ التحوّل في القسم الأوّل على المقطع الأوّل فحسب وبقيت الكلمة محافظة على وزنها العروضي الذي يمثّله الوتد المفروق (– ب) قبل تخفيف المضعّف وبعده. وعلى وفق هذا فمن الأنسب أن يتّجه تعويض فقدان التّضعيف بمدّ الحركة قبله كما هي الحال في القسم الأوّل، ومن الأجدر أنْ يكون هو الأقرب إلى تحقيق هذا الغرض مع الحفاظ على وزن الكلمة البنيوي إلى أبعد حدٍّ ممكن. ويُستأنس لهذا بما ذهبَ إليه أحمد فارس الشدياق من أنَّ الفعل الأجوف مرتبطٌ بالمضعّف من ناحية النشأة والاشتقاق[٤٩]، على حين أنَّ النّاقص عنده قد نشأ بعدَ الأفعال الثّلاثيّة السّالمة فكأنّه صدًى لها[٥٠] .

أمّا من ناحية المعنى فلا يُنكَر أنَّ هناكَ قدرًا مشتركًا بينَ كلِّ زوجين من هذه الأفعال قد يصل في بعضها إلى حدِّ التّطابق كـ(زَحَّهُ وزَاحَهُ) بمعنى دفعه ونحّاه عن موضعه[٥١]، و(طَحَّهُ وطَحَاهُ) بمعنى بسطه[٥٢]، وأقلّ من ذلك الاشتراك في المعنى بين(حَنَّ وحَنا)،فالأوّل منهما يأتي بمعنى الشّوق وتوقان النّفس والعطف[٥٣]، والثاني يكون لمعنًى خاصّ هو حنوّ المرأة على وِلْدِها أي عطفها عليهم وملازمتها لهم[٥٤]، ومثله (غَمَّ وغَامَ) فمن معاني الأوّل التغطية والسّتر،((والغَمام الغيم الأبيض وإنّما سُمّيَ غمامًا لأنّه يغمُّ السماء أي يسترها))[٥٥]، و(غَامَ) مأخوذٌ من الغَيم وهوَ السّحاب[٥٦]. وهذا الاشتراك في المعنى يؤيّد كون أحدهما قد نشأ عن الآخر بالمخالفة كما ذكر د. أنيس، أو بتخفيف التّضعيف وتعويضه بمدّ الحركة كما نفهمه نحن .

وتقابل هذه الفكرة التي طرحها د. إبراهيم أنيس فكرة أخرى مناقضة صاحبها الشّيخ عبد الله العلايلي، ومفادها أنَّ اللغة العربيّة اتّخذت من التّضعيف طريقة للتخلّص من أصوات العلّة الطويلة وإماتتها، لأنَّ اللغة في رأيه كانت صوتيّة تشيع فيها الحركات الممدودة في العصور الغابرة، ولذلك فالكلمة ذات الحركة الطويلة هي أصل نظيرتها التي تضمّ حرفًا مضعّفًا من مثل (نبى ← نَبَّ)، و(بصا ← بَصَّ)[٥٧]، ولا أكاد أعثر على رابط معنوي ذي بال بينَ ما ذكر من أمثلة، وكأنّه يريد أنَّ تلكَ المعتلاّت قد اختفت وتلاشت من متن اللغة الذي أدركه علماء العربيّة ودوّنوه، وهو ما لا يستطيع أحدٌ الجزم بحصوله واقعًا، ويُبقي ما طرحه الشّيخ من هذه الأمثلة أقرب إلى الافتراض منه إلى الحقيقة؛ لأنّه بناه على قاعدة عامّة يرى أنَّ اللغة لا تحيد عنها في تطوّرها باتّجاه واحد يكفل لها التخلّص من الصوتيّة، مع أنّه لا يُستبعَد حصول التغيّر الصوتي بالاتجاه الذي ذكره في عددٍ من مفردات العربيّة، وقد ذكر بروكلمان أنَّ التّضعيف في الآشوريّة قد ينشأ إثر حركة طويلة، ومثّلَ له

بـــ(rukku ← rūku)، وهذا يطابق ما جرى في مثل: (زَاحَ ← زَحَّ) في العربيّة، ثُمَّ قالَ مُفسِّرًا إنَّ ذلك يحدث((عندما تنتقل حدود ضغط النّفس من هذه الحركة إلى الصّوت الصّامت بعدها ، وتتردّد فيه))[٥٨]، وهو ما يعني كذلك تحوّل نبر الطّول إلى النّبر التوتري (الزفيري) .

ولم يسلم ما طرحه د. إبراهيم أنيس أيضًا من مأخذ التعميم الذي وقع فيه الشيخ العلايلـــي، إذ قرّر أنَّ حروف العلّة في الأفعال المعتلّة ليست بأصل بل يجب أن تكون مشتقّة من أصلٍ أســبق قــد يمثّله التّضعيف أو الهمز أو اللام أو النون أو الميم[٥٩] .

وواقع حال اللغة واستعمالها لا يسند ما ذهب إليه الدّارسان من تعمــيم، إذ يمكــنُ للباحــث أن يتبيّن بسهولة أنَّ اللغة العربيّة قد ربطت التّضعيف والمدّ باختلاف موقعه بقيمٍ خلافيّة متباينة دلاليًا، وقد أفادت من ذلكَ أكثر بكثير من استثمارهما في تطوير أبنيتها صوتيًّا، فنرى كيف يتنوّع المعنى في مثل(قَالَ ، وقَلَّ ، وقَلا)، و(رَانَ ، ورَنَّ ، ورَنَا)، و(حادَ وحَدَّ ، وحَدَا)، و(سَامَ ، وسَمَّ ، وسَــمَا)، و(دَارَ ، ودرَّ ، ودرَى)، وغير هذا كثير .

٤ – (فَعَّلَ ← فَاعَلَ) ، (تَفَعَّلَ ← تَفَاعَلَ) :

ذكر برجشتراسر في حديثه عن بناء (فَاعَلَ) الفعلي بأنّه خاصٌّ بالعربيّة والحبشيّة، ثمَّ أضافَ ((وهو مُشتَقٌّ من المشدّد،أي(فَعَّلَ) بتعويض مدّ الحركة عن مــدّ الحــرف بعــدها أي تشــديده... وخصّصت العربيّة لهذه الصيغة الجديدة معنًى يفارق معاني سائر الصيغ مفارقة بيّنة))[٦٠]. ووجــود هذا النّوع من التّعويض في بعض اللغات السّاميّة الأخرى هو الذي سوّغَ القول باشتقاق (فَاعَــلَ) من (فَعَّلَ)، ففي العبريّة قد يطوّل المصوّت الذي يسبق الحرف الثاني للفعل إذا كانَ هذا الحرف راءً أو صوتًا حلقيًّا تعويضًا لتعذّر تضعيف هذه الأصوات عند اشتقاق الصيغة المقابلة لـــ(فَعَّــلَ)فــي العربيّة من مثل:(gērēš – طردَ)، و(mē'ēn – رفضَ)[٦١]. وقد وجدَ مَن أخذ بهذا الرّأي – من ناحية أخرى – في ورود بعض الأفعال في العربيّة على وزني(فَعَّلَ)،و(فَاعَلَ) متّحدة الدّلالة دليلاً آخر على ما ذهبَ إليه، ومن هذه الأفعال:(بَعَّدَ – بَاعَدَ)، و(ضَعَّفَ – ضَاعَفَ)،و(بَــرَّكَ – بَــارَكَ)،و(صَعَّرَ – صَاعَرَ)،و(نَعَّمَ – نَاعَمَ)[٦٢] بمعنى كثّر نعمَتَهُ، فهذه الأفعال وأمثالهــا عنــده بقايــا متخلّفة من مراحل النشأة الأولى، إذ أخذت العربيّة بعد ذلك تخصّص لصيغة(فَاعَلَ) معنًى جديد هو المشاركة غالبًا .

وثمّة رأي آخر مخالف أورده جرجي زيدان من قبلُ مفادُه أنَّ (فَاعَلَ)قد اشتُقَّ مــن (فَعَــلَ) ابتداءً بمدّ حركة الفاء، قالَ: ((وربّما قُصِدَ بذلك بادئ بدءٍ نوعٌ من المبالغة لتوهّم ذهني كمــا هــو الحال في تضعيف عين " فَعَلَ "))[٦٣]، فمدّ الحركة يتناسب مع دلالة (فَاعَلَ) في نشــأته الأولــى، وهي المبالغة والتكثير قبل أن يأخذ أبعادًا معنويّة أخرى فيما بعد. وورود الأمثلــة المشــتركة بــين صيغتي (فَعَّلَ وفَاعَلَ) دالّة على المبالغة والتكثير فحسب يؤيّد هذا الرأي ويسنده .

ومن الواضح أنَّ الرأيين المتقدّمين كليهما يمكن أن يفسّرا علاقة الاشتراك بينَ (فَعَّــلَ)، و(فَاعَلَ)من وجهة نظر تاريخيّة مرتبطة بظروف نشأة الصيغتين الأولى، ولكن يحقُّ لنا أن نتساءل عن

تلكَ الأمثلة التي وردت بالصيغتين وبمعنى واحد، أتعود جميعها إلى تلكَ الحقبة المبكّرة؟ وفي الإجابة عن هذا التّساؤل أرى أنْ لا دليل قطعي يؤكّد هذا الأمر، وليس من شيء يمنع أن يكون هذا الاشتراك قد حدث في بعض المواد خلال مراحل تطوّر اللغة المختلفة؛ لأنَّ معنى المشاركة الذي أخذ يقترن بصيغة (فَاعَلَ) لم يطّرد في جميع المواد التي جاءت عليها، بل إنَّ عددًا من هذه المواد لا يُلمَس هذا المعنى فيها في بعض الاستعمالات، إذ ترتبط دلالة المشاركة بصيغة(فَاعَلَ) في أكثر الأحيان إذا اشتُقَّت من فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولٍ مباشرة أو غير مباشرة، فيعبّر (فَاعَلَ) حينئذٍ عن محاولة لإنجاز ذلك الفعل على مفعول يمكنُ أن يبادل الفاعِلَ هذا الفعل نفسه[٦٤]، فالقِتَال مثلاً هو محاولة القَتْل لا القَتْل نفسه وعدم تحقّق القَتْل مع القصد والمحاولة يشير ضمنًا إلى مقاومة المفعول، وردّ فعله المماثل باتّجاه الفاعِل. وبعيدًا عن هذا الاشتراط الذي يبرز فيه معنى المشاركة جليًّا واضحًا يمكنُ للغة أن تفيد من صيغة (فَاعَلَ) بوصفها وسيلة لاشتقاق أفعال جديدة من أسماءٍ ، أو للتعبير عن أبعادٍ دلاليّة أخرى متى شاءت ذلك .

وقد فسّرَ د.سلمان سالم السحيمي انطلاقًا من فكرة التعويض المذكورة، ما أورده الجوهري(ت٣٩٣هـ) في معجم الصّحاح من أفعالٍ جاءت بصيغتي (فَعَّلَ ، وفَاعَلَ)، و(تَفَعَّلَ ، وتَفَاعَلَ) مع اتّفاق المعنى نحو: (هيَّجَ وهَايَجَ)، و(عَوَّضَ وعَاوَضَ)، و(تَجَنَّبَ وتَجَانَبَ)، و(تَفَصَّحَ وتَفَاصَحَ ، و(تَعَوَّرَهُ وتَعَاوَرَهُ)، و(تَجَوَّزَ وتَجَاوَزَ)،وغيرها[٦٥].ومن البيّن أنَّ هذا التفسير يتعلّق بمجموعة أمثلة محدّدة لا باشتقاق صيغة من أخرى، وقد رأى أنَّ مدّ حركة الفاء في جميع هذه الأمثلة قد عوّضَ تخفيف تضعيف العين لثقل التّضعيف، فالمضعّف هو الأصل عنده، وتآزر ذلك أصالة دلالته أيضًا[٦٦]. ونحنُ إن سلّمنا بكثرة اقتران (فَعَّلَ) بالمبالغة، فلا يمكنُ أن نسلّم بأصالة ارتباط المشاركة بـ(تَفَعَّلَ)، بل هي لصيقة الصلة بـ(تَفَاعَلَ)[٦٧]. أمّا (تَجَنَّبَ ، وتَجَانَبَ)، و(تَفَصَّحَ ، وتَفَاصَحَ)، فإنَّ قرب دلالة التكلّف المرتبط بـ(تَفَعَّلَ)[٦٨]من دلالة التّظاهر التي تشير إليها (تَفَاعَلَ)[٦٩]يقوّي أنْ يكون مردّ اتّحادهما إلى انزياح الدّلالة وتطوّرها أكثر مما يكون سببه التغيّر الصوتي بالتخفيف والتعويض .

ويمكن أنْ ننظر إلى هذا الاشتراك في استعمال الصيغ على افتراض حصوله في بيئة لغويّة واحدة من جانب آخر بوصفه وسيلة لتحقيق نوع من التلوين النّطقي بالاستعمال التبادلي للأبنية، أو بوصفه استجابة لرغبة في تجديد القدرة البيانيّة للصيغ، إذ يكون للصيغة ذات المدّ إيحاءٌ مقاربٌ للأخرى ذات التّضعيف، مع بقاء إيقاع الوزن العروضي على حاله(فَعَّلَ ← - ب ب)، و(فَاعَلَ ← - ب ب)، واختلاف الصورة المقطعيّة اختلافًا طفيفًا (فَعَّلَ ← ص ح ص/ص ح/ص ح)، و(فَاعَلَ ← ص ح ح/ ص ح/ص ح). وإذا علمنا أنَّ النبر يقع في هذين البناءين كليهما على المقطع الأوّل، فيكمنُ الفرق بينَهما من هذه الناحية في نوع النّبر فهو في الأوّل نبر توتّر وفي الثاني نبر طول أو ارتفاع.

ومن هنا ليست بنا حاجة إلى تصوّر حدوث تخفيف لصامتٍ مضعّف لكراهةٍ صوتيّة، ثُمّ تعويض ما فقده هذا الصّامت من كميّة بمدّ مصوّت مجاور. ويحدثُ هذا الاشتراك بينَ الصيغتين في المعنى عادة إذا افتقرت إحداهما إلى الدّلالة المشهورة التي تعبّر عنها غالبًا في مادّة من المواد كما ذُكِر آنفًا، ففي مثل (ضَعَّفَ – ضاعَفَ) لا يوحي (ضَاعَفَ) بالمشاركة غالباً، ولذلك غلبَ التكثير عليه، وقد يكون لدلالة ضعَّفَ على التّضعيف من (الضَّعْف) فضلاً على التّضعيف من (الضِّعْف) أثرٌ في ذلك أيضًا. وربّما كانَ السياق التركيبي الذي تردُ فيه الصّيغتانِ سببًا لاتّحادهما أو افتراقهما من ناحية الدّلالة ومن ذلك ما نراه في (بَعَّدَ – بَاعَدَ)، إذ قرأ بعض القرّاء الفعل في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا بَاعِد بينَ أسفارِنَا ﴾[٧٠]: (بَعِّد)، وقيل إنَّ بَاعِد وبَعِّد بمعنًى واحد[٧١]، ولكنّنا مع هذا يمكنُ أن نلمح في سياقاتٍ أخرى فرقًا دلاليًّا بينَ الفعلين كالذي نراه في قولنا: (بَعِّد القَلَمَين)، و(بَاعِد القَلَمَين) على سبيل المثال، فلا شكّ في أنَّ الجملة الثانية تعني باعِد أحدهما عن الآخر، بخلاف الأولى التي يفهم منها إبعاد القلمين كليهما فحسب .

وقد أرجعَ د. عبده الرّاجحي سبب مجيء (التّفعيل)، و(المُفَاعَلَة) بمعنًى واحد إلى اختلاف اللهجات، ونقلَ عن أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): ((أنَّ هناكَ أفعالاً جاءت على الوزنين من نحو ضعَّفَ وضَاعَفَ، وأنّه إذا اختلفَ هذان الوزنان واتّفق المعنى فإنَّ المُفاعَلَة هي لهجة الحجاز، والتَّفعيل لهجة بني تَميم))[٧٢]، ولم أجد أبا علي يذكر هذا الكلام في الموضع الذي أشار إليه د. الراجحي أو في غيره من المواضع التي تحدّث فيها عن الأمثلة التي تساوى فيها التّفعيل والمُفاعَلة[٧٣]، وغاية ما ذكر أنَّ أبا الحسن الأخفش قال: ((لا تُصَاعِر: لغة أهل الحجاز، ولا تُصعِّر: لغة بني تميم))[٧٤]. ولا أدري كيف ساغَ لـ د. الراجحي أنْ يُعمِّم هذا الأمر على لسان أبي علي. وخلاصة ما نصل إليه هنا أنَّ علماء العربيّة قد وجدوا بعضَ أمثلة هذه الظّاهرة مُستعملاً في بيئة لغويّة واحدة كـ(ضَعَّفَ، وضَاعَفَ)، و(تَفَوَّتَ، وتَفَاوَتَ)، وربّما اجتهدوا في تعليل ذلك من باب تعدّد اللغات(اللهجات) دون أن ينسبوه إلى لهجة محدّدة[٧٥] .

٥ – صيغة (افْتَعَلَ) وتصريفاتها من المثال الواوي(اوتَعَد ← اتَّعَدَ)، واليائي(ايتَسَرَ ← اتَّسَرَ):

يقوم الوصف الذي طرحه بعض المستشرقين كـ(رايت)[٧٦]، و(بروكلمان)[٧٧] لطبيعة التغيّر الصّوتي في هذه الحالة على حدوث المماثلة بينَ الواو والتاء، والياء والتّاء، وقلب الواو والياء تاءً، ثُمَّ إدغام التّاءين، ويبدو أنّهما كانا متأثرَين في ذلك بالنّتائج التي توصّل إليها علماء العربيّة القدماء، بدليل أنّنا نجدهما يركنان في تفسير حالات أخرى مشابهة إلى غير ذلك[٧٨] .

وقد خالف د. عبد الصّبور شاهين هذا الوصف، واستبعدَ إمكان حصول المماثلة والإدغام بينَ الواو أو الياء ، والتاء؛ لبعد ما بين هذين الصّوتين والتّاء من ناحية المخرج والصّفات[٧٩]، ثمَّ أوردَ تفسيرًا آخر ينطلق من فكرة الحذف والتعويض، قال: ((وكلُّ ما حدث هو أنَّ استثقال الواو والياء في هذا الموقع دفعَ النّاطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التّاء، فالتّاء هنا مجرّد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال لا غير))[٨٠]. ويرى د. فوزي الشّايب أنَّ ما ذكره د.

شاهين هنا قريبٌ ، ولكنّه ليس بدقيق[٨١]؛ لأنّه – على ما يبدو – قد صوّر التحوّل بطريقة ابتعدت قليلاً عمّا يقتضيه التطوّر الطبيعي للأصوات،إذ استندَ إلى تعويض صوتٍ محذوف بتكرار آخر، أمّا توجيه د. فوزي فيقتضي أنْ لا يُعوَّض الواو أو الياء بالتضعيف مباشرة ، بل يتحوّل المزدوج الذي يضمّ أيًّا منهما إلى حركة طويلة أوّلاً ، بالتخلّص من شبه المصوّت، والتعويض بتنمية العنصر الحركي قبله[٨٢]، فيتحوّل(iw/اوْتَعَدَ)،و(iy/ ايْتَبَسَ) إلى(ī : ايتَعَدَ ، وايتَبَسَ)، و(uw / اُوْتُعِدَ)، و(uy / اُيْتُبِسَ) إلى(ū : اُوتُعِدَ ، واُوتُبِسَ)، و(aw / يَوْتَعِدُ)، و(ay / يَيْتَبِسُ) إلى (ā : يَاتَعِدُ ، ويَاتَبِسُ). وهذه الصورة الأخيرة التي كانت تمثّل سلوكًا لهجيًّا أقلّ استعمالاً وأدنى قياسًا[٨٣]سرعان ما تطوّرت على ألسنة الكثرة الكاثرة من ناطقي العربيّة إلى(اتَّعَلَ ، اُتُّعِلَ ، يَتَّعِلُ)((بتقصير حركة المقطع الأوّل مع التعويض عن الجزء المحذوف بعد (تشديد) تاء الافتعال كتعويض موقعي))[٨٤]. والتفسيران كلاهما – كما هو واضح – يركزان على مبدأ التعويض الموقعي، فلئن كان التغيّر أو الخلل الذي أصاب البنية قد حدث لسببٍ صوتي محض، فإنَّ التعويض هدفه إصلاح هذا الخلل الذي اخترمَ الصّيغة، وغيّبَ شيئًا من ملامحها الوزنيّة الإيقاعيّة، وليسَ له ارتباط بعلاقة الأصوات بعضها ببعض، وتأثير أحدها في الآخر، أو تفاعلها فيما بينها .

ويتمثّل هذا السبب الصوتي عند الباحثَين بكراهة المزدوجات الهابطة، والمزدوجات من النّوع (iw)، و(iy)، و(uw)، و(uy) بخاصّة، مع الإشارة إلى أنَّ التغيّر الصوتي قد يحدث في صيغة واحدة تضمّ واحدًا من المزدوجات، ثُمَّ يكفل نظام الاشتقاق طرد التغيّر في بقيّة التصريفات الأُخَرى. ولا يخفى أنَّ الميل نحو التخلّص من هذه المزدوجات شائعٌ في اللغة العربيّة متى ما اقتضى ظرفٌ لغوي تولّدها، وإحدى طرق التخلّص منها – وهي التي تهمّنا – إسقاط نصف الصّامت، ومدّ العنصر المصوّت تعويضًا له ومن أمثلته: (مِوْتَة ← مِيتَة)، و(سِيْرَة ← سِيرَة)، و(يُوْعِد ← يُوعِد)، و(يُيْبِس ← يُوبِس)، وأُريدُ أن أخلص من هذا إلى أنَّ جميع الصيغ الناتجة في هذه الأمثلة تبتدئ بمقطعٍ طويل مفتوح (ص ح ح)، وهي صيغٌ شائعة في اللغة يتقبّلها ناطق العربيّة دون تغيير، وهذا يناقض ما ذكره د. فوزي الشايب من تعليل للتخلّص من هذا المقطع في صيغة (ايتَعَلَ) ونظائرها بتقصير المصوّت الطويل، أو حذف المقطع كاملاً، قائلاً: ((إنَّ ابتداء الصيغة بمقطعٍ طويل مفتوح، يجعلها تتّسم بالضعف والتراخي))[٨٥] .

والذي يبدو أنَّ وقوع النبر على المقطع الأوّل ذي المصوّت الطويل في(مِيتَة)وما شاكلها قد كفل بقاء هذا المقطع كما هو دون تغيير بخلاف(ايتَعَلَ) ونظائرها، فالنبر فيها يقعُ على المقطع الثالث من الآخر(ت ـَ)، وتبعَ ذلكَ تقصير المصوّت في المقطع الذي يسبقه (ء ـــــــــــــــ ← ء ـِ)، ثُمَّ عوّض هذا بتضعيف التّاء، ولا ننسى بعد ذلك أنَّ (ايتَعَلَ) تتكوّن من أربعة مقاطع مفتوحة (ء ـــــــــــــــ / ت ـَ/ ع ـَ/ل ـَ) وهو أمرٌ لا يستسيغه النظام الصوتي للغة العربيّة، فأحال التقصير ، فالتضعيف المقطع (ص ح ح) إلى المقطع

(ص ح ص)، فتكوّنت (اتَّعَلَ) وهي تطابق (افْتَعَلَ) في البنية المقطعيّة، والوزن العروضي بخلاف (ايتَعَلَ) التي لا تطابقها إلاّ من ناحية الوزن العروضي فحسب .

ويظهر كذلك أنَّ أصحاب تلكَ اللهجة التي استساغت نطق المقطع الطويل المفتوح في (ايتَعَدَ) وتصريفاتها كانوا ينقلون موضع النّبر إلى هذا المقطع في بداية الكلمة متجاوزين بذلك القواعد التي تشكّل النّظام المقطعي للعربيّة الفصيحة، وتحدّد موضع النبر في كلماتها ، فاحتفظ المصوّت بطوله في هذا المقطع .

٦ – وقوع شبه المصوّت (الواو أو الياء) متحرّكًا بعدَ مصوِّت طويل مماثل :

(ـــــــُـــــ / و ← ـُـو/ و ـــــ) ، (ـــــِـــــ / ي ـــــ ← ـِـ ي/ي ـــــِـــــ)

تردُ لهذين التّتابعين مصاديق كثيرة في اللغة العربيّة يضيقُ المقام عن ذكرها جميعًا هنا، ولذلك سأكتفي بذكر المشهور المهمّ منها :

أ – صيغة(فَعِيل) من النّاقص الواوي أو اليائي صفةً كـوَلِيّ: (وَلِيِيٌ ← وَلِيٌّ)، وعَلِيّ:(عَلِيوٌ ← عَلِيِيٌ ← عَلِيٌّ)، أو جمعًا كـغَزِيّ:(غَزِيوٌ ← غَزِيِيٌ ← غَزِيٌّ) .

ب – صيغة (فَعُول) من النّاقص الواوي صفة كقَوِيّ : (قَوُووٌ ← قَوُويٌ ← قَوِيِيٌ ← قَوِيٌّ) .

ج – صيغة (فُعُول) جمعًا ممّا ثالث أصوله واو أو ياء نحو: دُلِيّ : (دُلُووٌ ← دُلُويٌ ← دُلِيِيٌ ← دُلِيٌّ)، ودُوِيٌّ جمع دَواة:(دُوُويٌ ← دُوِيِيٌ ← دُوِيٌّ)، ومصدرًا للناقص الواوي أو اليائي نحو: جُثُوّ:(جُثُووٌ ← جُثُوٌّ)، ولِقِيّ: (لُقُويٌ ← لُقِيِيٌ ← لُقِيٌّ ← لِقِيٌّ) .

د – صيغة (مَفْعُول) من النّاقص الواوي كمَغْزُو : (مَغْزُووٌ ← مَغْزُوٌ)، أو اليائي كمَرْمِيّ : (مَرْمُويٌ ← مَرْمِيِيٌ ← مَرْمِيٌّ)، ويجوز في مثل(رَضِيَ): مَرْضِيّ:(مَرْضُـويٌ ← مَرْضِـيِيٌ ← مَرْضِيٌّ)، ويجوز مَرْضُوٌّ: (مَرْضُووٌ ← مَرْضُوٌّ) .

هـ – صيغة (أَفَاعِيل) جمعًا لـ(أُفْعِلَة) معتلّة اللام نحو: الأَحَاجِيّ جمع أُحْجِيَة : (أَحَـاجِيِيٌ ← أَحَاجِيٌّ)، والأَمانِيّ جمع أُمْنِيَة : (أَمَانِيِيٌ ← أَمَانِيّ) .

وقد عدَّ علماء العربيّة القدماء ما يجري هنا إدغامًا بينَ صوت المد (الضمّة الطويلة ، أو الكسرة الطويلة) بما يماثله من واوٍ غير مديّة أو ياء غير مديّة (شبه مصوّت) في كلمة واحدة، ولا يحدث هذا الإدغام إذا تتابعا في كلمتين منفصلتين[٨٦]. والرأي الرّاجح في الدرس الصوتي الحديث أنَّ الحركات الطويلة لا محلَّ لها في الحديث عن الإدغام[٨٧]، ومن ثمَّ شهد هذا الدرس محاولات عدّة لإيجاد توجيه مناسب لهذا التغيّر الصوتي محلّ البحث غير الإدغام، ومن ذلك ما طرحه د. سلمان سالم السحيمي في كتابه (الحذف والتعويض في اللهجات العربيّة) إذ رأى أنَّ ما يجري ههنا لا يعدو تقصير الحركة الطويلة وتضعيف شبه المصوّت بعدها تعويضًا[٨٨]. غير أنّه لم يكن موفّقًا في تطبيق هذا المبدأ الذي اعتمده على الأمثلة التي طرحها، واعترى ما كتبه النّقص والتخليط في أكثر من جانبٍ، فمن النّقص أنّه لم يذكر سببًا لتقصير الحركة، ثمَّ تعويضها، ومن التخليط أنّه

نسب للقدماء منع إدغام الواو الديّة والياء الديّة مطلقًا، ونقلَ ذلك عن سيبويه، والمبرّد(ت٢٨٦هـ)[٨٩] مع أنَّ النصوص التي أوردها تخصُّ الألف وحدها[٩٠] ، أو تتعلّق بالواو والياء الديّتين في مواضع معيّنة كأن يقعان في نهاية الكلمة، أو في مثل (سُوير ، ورُويا)[٩١]. وليسَ أدلّ على بطلان ما ذهبَ إليه من قول المبرّد : ((لأنَّكَ لو ألقيتَ حركة الهمزة على هذه الياء وهذه الواو لحرّكتَ شيئًا لا يجوز أن يتحرّك أبدًا؛ لأنّها للمدّ، فهو بمنزلة الألف، إلاّ أنَّ الإدغام فيه جائز، لأنّه مما يُدغَم؛ كما تقول: عَدُوّ ، ودِلِيّ ، ومَغْزُوّ ، ومَرْمِيّ))[٩٢] .

ومن ذلك أنّه أوجزَ لنا ما حصل في مثل(بَرِيئة ← بَرِيَّة)، و(مَقْرُوء ← مَقْرُوّ)، و(نَبِيئ ← نَبِيّ) في ثلاثة أشياء((إبدال الهمزة ياء أو واو ، وقصر الحركة وتشديد الياء أو الواو التي هي بدل الهمزة))[٩٣]، وإذا به في التّفصيل يعدل عمّا أوجزه إلى تضعيف الهمزة تعويضًا، ثُمَّ إبدال الهمزة المشدّدة ياءً أو واوًا ، والتزمَ ذلك إلى النهاية[٩٤]. غير أنَّ الأغرب من ذلك كلّه أنّه راح يُعمّم الأصول المهموزة على كلّ ما شاركها في الوزن من المعتلّ اللام، فكلُّ ما جاء على وزن (فَعِلَّة) كبَقِيَّة وبَلِيَّة هو مهموز اللام في الأصل كبَرِيئَة، ومَرْجُوّ أصله مَرْجوء كمَقْرُوّ ، وغَنِيّ ووَلِيّ أصلهما غَنِيء، ووَلِيء كنبيء، وهلمّ جرًا[٩٥] .

وأحسبُ أنَّ هذا الكلام لا يحتاج دليلاً على بطلانه، وليته بيّنَ لنا أينَ ذهبَت الهمزة التي كانَ من المفترض أن نجدها في أفعال هذه الأسماء كـ(بَقِيَ – يَبْقَى)، و(رَجَا – يَرْجُو)، و(وَلِيَ – يَلِي) كما وجدناها في (بَرِئَ – يبْرَأُ)، و(قَرَأَ – يَقْرَأُ)، و(أَنبَأَ – يُنْبِئُ) .

ونعثر فيما ذكر الأب هنري فلش من اتّجاهات عامّة تحكم التغيّرات الصوتيّة في اللغة العربيّة مسعًى جادًّا لتفسير هذه الحالة التي نحنُ بصددها، وتحديد الأسباب الصوتيّة التي أدّت إليها ويكمنُ ذلكَ بحسب رأيه في ضعف الواو والياء بينَ مصوّتين، وقد يؤدّي هذا إلى اختفائهما في بعض المواضع[٩٦]، إلاّ أنَّ ضرورة النّظام الصرفي – كما يذكر الأب فلش – قد اقتضت الاحتفاظ بالواو والياء بينَ مصوّتين غالبًا ((ولكن صحبَ ذلك اللجوء إلى وسيلة لمعالجة ضعفهما، وتقويتهما بالتضعيف كلما استُطيعَ ذلك، بشرط عدم المساس بتماثل الوزن في الصّيغة، أعني دون تحوّلها إلى وزن آخر))[٩٧]. فالتضعيف عنده قد حدثَ أوّلاً لتقوية شبه المصوّت الضّعيف في هذا الموضع، ويتّضح هذا جليًّا عندما يلتفت أخيرًا إلى تقصير المصوّت الطويل الذي يسبقه قائلاً: ((ولا علّة لذلك إلاّ أنَّ تضعيف الواو أو الياء يجعلها في مقطعٍ مقفل))[٩٨]. ويمكنُ توضيح كلّ ذلك بالمثال الآتي:

وَلِيٌّ: (و ـَ / ل ـــــــــــ / ي ـُ ن) تقوّى الياء بالتضعيف (و ـَ / ل ـــــــــــ ي/ي ـُ ن) يُختصر ضرورة (و ـَ/ل ـِ ي/ي ـُ ن): وَلِيّ

وقعت الياء بينَ مصوّتين (كسرة طويلة وضمّة) مقطع مقفل ذو مصوّت طويل (مقطع مديد)

وتتبادر للذهن ملاحظات عدّة هنا منها: أنّنا نعلم أنَّ المقطع المديد غير مستساغ في العربيّة إلاّ في موضوعين هما وقوعه في النّهاية أي عند الوقف، ((وعندما يُقفل المقطع بنفس الصّامت الذي يفتح

المقطع التالي، فينشأ صوت مضعّف))[٩٩]، وهذا يطابق ما ورد في المثال المذكور تمامًا ، ما يعني أنَّ (و ـَ / ل ـــــــــ ي/ي ـُ ن) من المفترض أنْ تكون صورة مستساغة من الناحية المقطعيّة، ولكنّنا لو تدبرناها نطقًا لوجدناها في غاية الصّعوبة، ويعسر التلفّظ بها إلاّ بتكلّف إطالة المدّ، وما ذلك على ما يبدو إلاّ لقرب ما بين صوت المدّ (الكسرة الطويلة) وشبه المصوّت الذي يناظرها (الياء) من ناحية طريقة إخراجهما في جهاز النّطق، ولذلك يُستبعد تكوّن هذه الصورة في المرحلة الأولى، ويُرجّح أنْ يكون هذا التجاور، والانتقال من موضع المدّ إلى شبه المصوّت المماثل قد عجّل بحدوث انزلاقٍ ضمن مقطع المدّ فقُصِّرَ وأُغلِقَ المقطع وتكوّن التّضعيف في مرحلة واحدة، فالعمليتان متزامنتان. وفي المحصّلة قد يُنظَر إلى ما جرى هنا على أنّه تقصير للمدّ قد عُوِّضَ بالتضعيف، ولكنَّ واقع تحليل الأصوات يبيّن أنَّ الكراهة النطقيّة لهذا التتابع الصوتي هي مبعث التغيير، فيتمّ التعديل، وإن غيّرَ قليلاً من وزن البنية .

وإذا كانَ التضعيف في هذا التتابع مرتبطًا بتقوية الصّامت الضعيف كما ذكر الأب فلش، فلنا الحق أن نتساءل لماذا لم يُضعَّف الواو أو الياء في تتابعات أخرى وقعا فيها بين مصوّتين دون أن يكون أولهما طويلاً؟ أليس في هذا دليلٌ على ارتباط التّضعيف بكراهة المدّ قبل شبه المصوّت المماثل بخاصّة؟

وثمّة رأي آخر يتعلّق بهذه المسألة صاحبه د. داود عبده، ويقوم هذا الرأي على فكرة عامّة تفترض خلو البنية التحتيّة للغة من العلل الطويلة، فالضمّة الطويلة منحدرة عنده دائمًا من الصوت المزدوج (ـُ و)، وكذلك أصل الكسرة الطويلة المزدوج(ـِ ي)[١٠٠] ، وهكذا يكون أصل(فُعُول): (فُعُوْل) ، وأصل(مَفْعُول): (مَفْعُوْل)[١٠١]، ومن ثمَّ فـ(دُنُوّ)، و(وَلِيّ)، و(مَغْزُوّ) قد جاءت على الأصل، وإنّما حدث التغيير في الصحيح كـ(حُضُور)، و(كَرِيم)، و(مَكْتُوب). ولا أريد أن أقف عند هذا الرأي طويلاً فمن البيّن أنَّ صاحبه قد بناه على افتراض لا دليل عليه، وجعل الوزن الذي تضمّن المعتلّ المتغيِّر أصلاً لما تضمّنَ الصحيح الأكثر ثباتًا، وما ذلك إلاّ لتطّرد له القاعدة التي أراد إثباتها من أنَّ العلّة الطويلة تتكوّن من علتين متواليتين[١٠٢]، ولا ننسى أنَّ الذي يحدّد كون الصيغة أصلاً هو شيوعها في الاستعمال اللغوي، وعندما يُقال إنَّ صيغة ما أصل، والأخرى فرع فلا يشترط هذا أن تكون الثانية منحدرة من الأولى مباشرة، ولكننا مع ذلك نبحث عن الأسباب التي منعت القياس من طرد صيغة الأصل على أمثلة الفرع ، وجعلته يعدل عن الأولى إلى الثانية، وما الذي يستتبع صوغ هذه الأمثلة على البناء الأصلي من عوائق في النطق، وما يؤدي إليه من تغيّرات على وفق ما تقتضيه قواعد النظام الصوتي للغة. ويُقال هذا أيضًا فيما أورده الرضي الاستراباذي من قبلُ عن صيغة (مَفْعُول) في مثل(مَغْزُوّ ، ومَرْمِيّ)، قالَ معللاً وجوب الإدغام:((لأنَّ مدّة الواو والياء الأوّلين لم تثبت في اللفظ قط، فلم يكن إدغامهما يزيل عنهما شيئًا وجبَ لهما، بل لم يقع الكلمتان في أوّل الوضع إلاّ مع إدغام الواو والياء في مثلهما))[١٠٣] .

ولا بأس في أن يُعرِّج البحث أخيرًا على بعض ما أورده القدماء من أحكام تخصُّ هذا التتابع، ومن ذلك امتناع الإدغام في (سُويرَ ، وبُويعَ ، وقُوولَ) وأمثالها، وقد علّلوا هذا بعروض الواو، وبخوف التباس (فُوعِلَ) بـ(فُعِّلَ)[١٠٤]، والأخير لاشكَّ تعليلٌ وجيه صحيح، ولا يُعتدّ بالعروض والأصالة في مجال التطوّر الصّوتي، بل بما هو منطوق فعلاً. وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ الاتّجاه نحوَ الإدغام في (قُوولَ) أدعى مما هو عليه في (سُويرَ ، وبُويعَ) لحدوث التّماثل ابتداءً. ثُمَّ قرنوا هذه الحالة بأمثلة أخرى تتعلّق بتخفيف الهمز وجوبًا أو جوازًا، فالوجوب نحوَ (إئْينَة ← إيينَة ← إيِّنَة) على وزن (إفْعِلَة) من الأَيْن ، و(أُؤْوُلٌ ← أُووُلٌ ← أوُّلٌ) على وزن (أُبْلُم) من الأوْل وهي أمثلة مفترضة لا وجود لها في الاستعمال اللغوي، وهنا قالوا بوجوب الإدغام للزوم قلب الهمزة، أمَّا إذا كانَ القلب غير لازم في مثل(رِئْيَا ← رِيِيَا)، و(تُؤْوِي ← تُووِي)، فالأصل الإظهار ، وأجاز بعضهم الإدغام نحو (رُؤْيَا ← رُويَا ← رُيَّا)[١٠٥]. وهذا الرّبط بينَ الحالتين المذكورتين غير دقيق؛ لأنَّ التغيير في الأولى هو تغيير اشتقاق بخلاف تخفيف الهمز، فهو يحدثُ لأسباب صوتيّة بحتة، وكذلك تحكيم لزوم قلب الهمزة وعدم لزومه بوجوب الإدغام وجوازه أمرٌ غير وجيه، ويمكنُ أنْ ننظر إلى هذا الموضوع من زاوية أخرى، فلو تدبّرنا نطق هذه الأمثلة لوجدنا أنَّ (إيينَة) وحدها يتعسّر معها النطق، وتستوجب الإدغام أكثر من غيرها، ولا نكاد نحسُّ فرقًا بينَ (أُووُلٌ ، وتُووِي ، ورِيِيَا)، فثقل التتابع وتعذّر نطقه فيها أخف وطأة ، وسبقت الإشارة إلى أنَّ (أُووُلٌ ← أوُّلٌ) مثالٌ مُفترض، فوجوب الإدغام فيه لم يُبنَ على استعماله واقعًا، بل استشفّه تصوّرُ النّحاة، وقرّرته قواعدهم، وليسَ أدلَّ على ذلك من ورود الفعل (أُووِي) مضارع (آوَى) – وهو فعلٌ مُستعمَل لا مُفترَض – بدون إدغام مع لزوم تخفيف الهمز فيه .

وخلاصة ما أستنتجه هنا أنَّ ابتداء الصّيغة بالمقطع المفتوح ذي المصوّت الطويل، مع وقوع النبر على هذا المقطع يسند بقاءَه في هذا التّتابع، ويسهّل نطقه دون اللجوء إلى إقفال المقطع بالتضعيف، وهو ما نجده في جميع الأمثلة المذكورة إلاّ (إيينَة ← إيِّنَة)، فالنبر فيها يقع على المقطع الثّالث من الأخير (ي ـِ)، ويتجه اهتمام أعضاء النطق نحوه فيَضْعُف المقطع المفتوح الطويل (ء ـــــــــ) الذي يسبقه .

٧ – صيغة (فَعِيلٍ) من الأجوف الواوي (سَويد ← سَيِّد) ، واليائي (بَيين ← بَيِّن):

الرأي المشهور عند علماء العربيّة القدماء أنَّ وزن (سَيِّد ، ومَيِّت ، وطَيِّع ، وبَيِّن) وما جاء على هذا القياس هو (فَيْعِل)، وقالَ بعضهم بل هو في الأصل (فَيْعَل)، على حين ذهبَ الفرّاء (ت٢٠٧هـ) إلى أنَّ أصل مثل هذا (فَعِيل)، ولسنا هنا في صدد بسط الكلام في هذه الآراء، وما جرى بينَ أصحابها من خلافٍ، وما طرحه كلّ فريق من حجج وأدلّة، فقد تكفّلت بذلك كتبٌ وبحوث كثيرة[١٠٦]، ولكنَّ الذي يهمنا بالدرجة الأساس الرأي الأخير الذي ذكره الفرّاء، فهوَ وإن كانّ يصعب تفسير التغيّر الصوتي الذي جرى فيه، حتّى تحوّل من (فَعِيل) إلى (فَيْعِل)، أو (فَعِّل) على وفق

ما أقرّه القدماء من قواعد ومعايير، إلاّ أنَّ جانب المعنى يؤيّده، فمعنى صيغة (فَيْعِل ، أو فعّل) التي تشيع في الأصول الجوفاء تطابق معنى صيغة (فَعِيل) في المواد الصحيحة، وتناظرها في الوظيفة .

وتكمنُ صعوبة تفسير ما جرى هنا من ناحية الأصوات عندهم في أنَّ القاعدة العامّة التي تحكم العلاقة بينَ الواو والياء إذا التقيا في كلمة واحدة تنصُّ على أنَّ الواو تُقلب ياءً دائمًا في حال سكون المتقدّم منهما، وتُدغَم الياءان،وشرط سكون المتقدّم هو الشرط الأهم لحصول الإدغام، وهو غير مُستوفى في(سَوِيد،وبَيين) وأمثالهما، وانطلاقًا من هذا افترضَ الفرّاء حدوث قلب مكاني في الكلمة تقدّم فيه السّاكِن، ليتحقّق شرط الإدغام،وهو افتراضٌ غير مقبول من وجهة نظر علم الأصوات الحديث لا مسوِّغ له؛ لأنَّ ياء صيغة(فَعِيل) ياء مديّة (حركة)، لا تكون ساكنة أو متحرّكة، وياء (فَيْعِل) شبة مصوّت .

وقد أيّد الشيخ محمد حسن آل ياسين أن يكون وزن (سَيِّد ، وبيِّن) ونظائرهما (فَعِيل)، وذكر عدّة أدلّة تسند ما ذهبَ إليه[١٠٧]، إلاّ أنّه لم يبيّن لنا الطريق الذي سلكه (فَعِيل) ليؤول إلى الصورة الأخيرة التي نرى هذه الكلمات عليها سواء كانت (فَيْعِل)، أم (فَعِّل)، على حين أنكرَ د. جعفر عبابنة إمكان تحوّل مثل (سَوِيد) إلى (سَيِّد)، إذ لا تسمح القوانين الصوتيّة قلب الواو هنا، ولا إدغامها بها وإن قُلِبَت؛ لأنَّ الأولى ليّنة والثانية مديّة[١٠٨] .

أمّا برجشتراسر، فنصَّ قائلاً: ((فَعِيل، كثيرًا ما ينوب عنها في المواد الجوفاء: (فَعِّل)؛ نحو: مَيِّت وبيِّن))[١٠٩]. وتوحي المقارنة بينَ(فَعِيل)،و(فَعِّل)أنَّ الذي بينهما هو تبادل في الطّول بينَ المصوّت الطويل (ياء صيغة فَعِيل)، وشبه المصوّت الذي قبله (العين)، إذ لا بدَّ أنْ تكون واوًا أو ياءً، ولكنَّ هذا سيفضي إلى أنْ تكون النتيجة فيما كانت عينه في الأصل ياءً كـ(لَيين ، وبَيين):(لَيِّن ، وبَيِّن)، ولا إشكال في هذا، على حين يؤول ما كانت عينه في الأصل واوًاكـ(سَوِيد ، ومَوِيت) إلى: (سَوِّد ، ومَوِّت)، وهذا يخالف ما هو متحقّقٌ بالفعل أي (سَيِّد ، وميِّت)، وسأنحي هذا الإشكال جانبًا حتّى استوفي جميع أوجه المسألة .

وتشير الخطوات التي ذكرها بروكلمان لمسار تطوّر هذه الصّفات بوضوح إلى أنّه يعدّها منحدرة عن (فَعِيل)، ووصفَ هذا التحوّل بأنّه (مخالفة في الكميّة بينَ الحركات المتجاورة غير المتلاصقة)، إذ حدث الانتقال من (ayī) إلى (ayyi) في مثل: (مَوِيت ← مَييت ← مَيِّت)[١١٠]. ولا أجد في هذا مخالفة في الكميّة؛ لأنَّ (فَعِيل) لا تضمّ إلاّ حركة طويلة واحدة ، وحينَ قُصِّرت ماثلت فتحة الفاء قبلها في الكميّة. وإذا كانَ الأمر متعلّقًا بالمخالفة أو المماثلة فحسب، لكان من المفترض أن يطّرد هذا في (فَعِيل) من المواد الصحيحة أيضًا .

وعلى الرغم من أنَّ الأب هنري فلش يصلُ إلى النتيجة نفسها، إذ يقرُّ صراحة بأنَّ ((الصّفات مثل: طيِّب وجيِّد ... متطوّرة عن صيغة قديمة بزنة فَعِيل))[١١١]، لكنّه على ما يبدو يستند في ذلك إلى فكرة أخرى هي (ضعف الواو والياء بين مصوّتين) التي ذُكِرت في الحالة السّابقة مع اختلاف موضع المصوّت الطويل هنا إذ يقع بعد شبه المصوّت لا قبله (ـَـْ و ـــــــ)، و(ـَـْ

ي ـــــــ) ، فنشأ التضعيف رغبةً في تقوية الواو أو الياء الضعيفتين في هذا الموقع، ثُمَّ قُصِّرَ المصوِّت الطويل بعدهما ليُحافَظ على الوزن الإيقاعي للصيغة قدر المُستطاع، ولكي لا تلتبس بصيغة ذات دلالة أبعد من الوصف المحض أي (فَعِّيل ← فِعِّيل). ويُرجّح هنا – ويصدق هذا على ما ذكر برجشتراسر أيضًا – أنْ يكون التغيير قد حدث أوّلاً في صيغة (فَعِيل) من المواد التي عينها ياء كـ(بَيين ← بَيِّن)، و(لَيين ← لَيِّن)، ثُمَّ عَمَّمَ القياس هذه الصيغة المتطوّرة فيما كانت عينه واوًا من المواد، فقالوا من(سَادَ : سَيِّد)، كما قالوا من(لانَ: لَيِّن)، إذ إنَّ التتابع الصّوتي في الواوي(ـَ/ وـــــــ) مُستساغ ولم يبلغ درجة الكراهة التي تحوج إلى التغيير، وهو ما نراه فعلاً في كلمات مثل (طَوِيل ، وقَوِيم)، فقد حُرِّكَ شبه المصوّت فيه بحركة مغايرة،بخلاف اليائي(ـَ/ ي ـــــــــ) الذي ماثل فيه شبه المصوّت الحركة الطويلة بعده، والتّماثل أثقل من التغاير في مثل هذه الحالة[١١٢]. وقد نرى في كتب الصّرف حديثًا عن (فَعِيل) من الأجوف اليائي كـ(بَييع)[١١٣]، وهو على الأرجح نتيجة إجراء القياس في هذه المواد، ولا وجد حقيقي له، ومراجعة أصولها في المعجمات اللغويّة تثبت هذا، ففي مادة (بيع)[١١٤] لا نجدُ ذكرًا لـ(بَييع)، بل لـ(بَيِّع) فحسب .

وقد يُقال إنَّ ثقل هذه الصيغة يكمنُ في تحرّك شبه المصوّت بحركة طويلة مماثلة أي وجود المزدوج الصّاعد(yī)،فهو سبب التغيير،ولكنَّ وجود هذا المزدوج في صيغٍ أخرى مُتَقَبَّلاً مُستساغًا إلى حدٍّ ما يستبعد هذا الافتراض، وهذه الصيغة هي (تَفْعِيل) من الأجوف اليائي كـ(تَمْيِيز ، وتَبْيِين)، وهذا يؤكّد أنَّ التتابع (ـَ/ ي ـــــــــ)، ووقوع شبه المصوّت بين مصوّتين هو الذي قوّى الحاجة للتغيير.أمّا التّتابع (ـَ ي/ي ـــــــــ) في مثل (بَيِّين) قبل التقصير أي بالجمع بين تضعيف الياء والكسرة الطويلة بعدها، فنجده في مثل (مُهَيِّيم) تصغير (مُهَيِّم) .

٨ – لهجة هذيل في الاسم المقصور المضاف إلى ياء المتكلّم (هُدَايَ ↔ هُدَيَّ)،(عَصَايَ ↔ عَصَيَّ):

٩ – رأي الفرّاء في أصل (آيَة ، ورَايَة) وأمثالهما، (أَيَّة ← آيَة)، و(رَيَّة ← رَايَة) :

لهجة هذيل في الاسم المقصور المضاف إلى ياء المتكلّم في مثل (هُدَايَ ، وعَصَايَ) هي (هُدَيَّ ، وعَصَيَّ)، وقد ذهب د. سلمان سالم السحيمي إلى أنَّ تشديد الياء في هذه اللهجة عوضٌ عن تقصير الفتحة الطويلة في النطق المعروف في العربيّة الفصيحة[١١٥] الذي يمثّل الأصل بناء على ما وردَ في جلّ مصادر المدوّنة النحويّة القديمة[١١٦]، ثُمَّ أضافَ ((ويُقالُ مثل ذلك في " إليَّ وعَلَيَّ ورِجْلَيَّ ، ويَدَيَّ " ونحو هذا من الأسماء والحروف التي تُضاف إلى ياء المتكلّم إذ أصلها " إلايَ وعَلايَ ورِجْلايَ ويَدَايَ "))[١١٧]. والحقّ أنَّ التغيير في إليَّ وعَلَيَّ غير مرتبط بالإضافة إلى ياء المتكلّم ، بل يحصل عند الإضافة إلى كلّ الضمائر فيُقال: (إلَيْكَ ، وعَلَيْكَ ، وإلَيْهُ ، وعَلَيْهَا ، وإلَيْنَا ، وعَلَيْنَا...الخ)، أمّا رِجْلَيَّ ويَدَيَّ فتمثّلُ حالة النصب والجرّ في مقابل (رِجْلايَ ، ويَدَايَ) لحالة الرّفع وليست صورة متطوّرة منها بخلاف ما وهم د. السحيمي .

وقد خالف أشهر الباحثين المحدثين ممن عنوا بدراسة اللهجات كـ د. إبراهيم أنيس ، ود. أحمد علم الدين الجندي رأيَ القدماء في أصالة مثل (هُدَاي، وعَصَاي)لـ(هُدَيَّ، وعَصَيَّ)، بل إنَّ لهجة هذيل في هذا قد حافظت على الأصل الأوّل دون تغيير عندهم[١١٨]، وإذا كانَ الأمر كذلك فلا وجه للاستدلال به على حدوث التقصير، وتعويضه بالتضعيف، ويُستبعد أيضًا حدوث العكس أي تطوّر (هُدَايَ) في الفصحى عن (هُدَيَّ)؛ لأنَّ (هُدَاي) على الأرجح قد جاءَت من إضافة (هُدَى) إلى الضمير (الياء) مباشرةً، ولكنّنا مع هذا لا نسلّم بما ذهبوا إليه كلّ التسليم، فهم قد استندوا – ورائدهم في هذا د. إبراهيم أنيس – إلى ورود الاسم المقصور مصحّحًا بالياء في بعض اللهجات، إذ التزمَ بعضها ذلكَ في الوقف، والتزمه بعضها الآخر في الوصل أيضًا[١١٩]، غير أنّهم حينَ ذهبوا إلى أنَّ صورة الكلمة بالياء تمثّل الأصل لم يبيّنوا لنا لِمَ يردُ ما أصله بالواو كـ(شَذا ، وعَصَا، وقَفا)وقفًا بالواو؟ فكانَ من المفترَض أنْ يقول هؤلاء في هذه الأمثلة:(شَذَو، وعَصَو، وقَفَو)، كما قالوا في (هُدَى، ومُثَنَّى): (هُدَي، ومُثَنَّي). وعلى الرغم من أنَّ قانون السهولة والتيسير هو الذي يحدّد وجهة التطوّر الصوتي في هذه الحالة عندهم من الصّوت المزدوج (ay) في هذه اللهجات إلى صوت الألف الخالص الأيسر في العربيّة الفصيحة، أقول على الرغم من هذا إلاّ أنَّ د. أنيس يضيف استدلالاً آخر ينقض الفكرة الأولى، إذ يقو : ((ويظهر أنَّ الوقف على أصوات اللين المتطرّفة،كانَ عسيرًا على اللسان العربي قليل الشيوع في معظم اللهجات العربيّة،فقد رويَ أنَّ بعضًا من تميم كانوا يقفون على مثل كلمة " الهُدى " قائلين " الهُدَوْ "، وبعض من قبيلة طيء كانوا يقولون " الهُدَأ "))[١٢٠]. ألا يؤكّد هذا أنَّ صورة المقصور بالألف هي الأصل لما ذُكِرَ؟ فلِمَ لا تكون هي الأصل أيضًا لتلك الصور اللهجيّة التي وردت بالياء وبالأخص تلك التي اقتصرت على حالة الوقف فحسب؟ .

وخلاصة ما يُستَشَف من كلِّ هذا أنَّ المزدوج (ay) والفتحة الطويلة قد يتطوّر أحدهما إلى الآخر تبعًا للموقع الذي يحلان فيه من الكلام، ويبدو أنَّ الصوت المزدوج يناسب موضع الوقف في نهاية الكلام أكثر من صوت المدّ الطويل (الألف) أمّا في وسط الكلام عند الوصل، فإنَّ المزدوج (ay)، بل والمزدوج (aw) أيضًا لا يلائمان هذا الموقع بالنظر إلى أنّهما سيتّصلان بحركة الإعراب، فتتغيّر الصورة المقطعيّة لهما، ويقع شبه المصوّت بينَ حركتين، وقد يرافق هذا تولّد مزدوجات مكروهة كـ(yu)، و(yi)، و(wu)، و(wi) فتتخلّص منها اللغة، ليبقى عنصر الفتحة فقط قصيرة أو طويلة .

وبالعود إلى الاسم المقصور المضاف إلى ياء المتكلّم، نجدُ أنَّ المقارنة الصوتيّة بينَ الصورتين اللتين وردَ عليهما في بيئتين لهجيتين مختلفتين تبيّنُ أنَّ (هُدَيَّ) وهي لهجة هذيل التي عدّها مَن ذكرنا من المحدثين أصلاً تتمثّل مقطعيًّا بـ(هـ ـُ / د ـَ ي/ ي ـَ)، فهي تضمُّ المزدوج الهابط (ay) وهو عندهم مصدر الثقل الذي استوجبَ التغيير إلى الألف الخالصة (ā) في الصورة الأخرى (هَوَايَ) في اللغة الفصيحة تيسيرًا للنطق[١٢١]، ولكنَّ هذا المزدوج شائعٌ معتادٌ في العربيّة قد احتفظت به ، ولم تغيّره في الكثير من الكلمات مثل (عَيْن ، وبَيْت ، ودَيْن ، وحَيْف ، وسَيْف)،

وكذلك في لاحقة المثنى في حالتي النصب والجرّ، وهو حين تطوّر في بعض اللهجات الدّارجة تطوّرَ إلى كسرة طويلة في الغالب لا إلى فتحة طويلة ، بل إنّنا نجـدُ التّتـابع (ـَ ي/ ي ـَ) بعينه في العربيّة الفصيحة شائعًا مُستساغًا في مثل(عَلَيَّ ، وإلَيَّ ، ولَدَيَّ)، وبحسب المبدأ المذكور كانَ من المفترض أنْ تتحوّل إلى (عَلاَيَ ، وإلاَيَ ، ولَدَايَ) .

على حين تُظهر الصورة المقطعيّة لـ(هُدَايَ) (هـ ـُ / د ـَ / ي ـَ) أنَّ شبه المصـوّت(الياء) قد اكتُنِفَ بفتحتين الأولى منهما طويلة، وقد يُقال أنَّ ضعف الياء في هذا الموضع قد أدّى إلى تقويته بالتضعيف، وتقصير الألف لتعويض زيادة التضعيف، وحفظ الوزن الإيقاعي لأكبر قدرٍ ممكن، بيد أنَّ هذا التتابع نفسه أي (āya) قد يرد في بعض صيغ العربيّة كـ(فَاعَلَ)، و(مُفَاعِل) مـن الأجوف اليائي نحو(سَايَرَ ، ومُبَايع) ولم يُذكر لنا أنَّ هُذيلاً غيّرته، ولا أجد في هذا التتابع من الثقل ما يحوجنا إلى القول بأنّها لم تغيّره كي لا يلتبس بـ(فَعَّلَ)، و(مُفَاعَل) مما كانت عينه ياء. بقـي أنْ يُقال أخيرًا إنَّ (هُدَيَّ) تمثّلُ سلوكًا لهجيًّا تظهر فيه الرّغبة في التحوّل من نبر الطول إلى النّبـر التوتّري .

وما وردَ أعلاه ينطبق أيضًا على ما ذهبَ إليه الفرّاء من أنَّ أصل (آيَة ، ورَايَـة ، وغَايَـة ، وثَايَة ، وطَايَة) هو(أَيَّة ، وريَّة ، وغَيَّة ، وثَيَّة ، وطَيَّة)[١٢٢]، فقد يبدو – إنْ صحَّ ما ذهبَ إليـه هنا ــ أنَّ إطالة الفتحة القصيرة قد عوّضت تخفيف التّضعيف، ولكن ليس ثمّة علّة مُستوثقة تسـوّغ حدوث هذا التحوّل، وما من كراهة كبيرة في المزدوج (ay) كما ذُكِرَ آنفًا، ولذلك نجد صورة هـذا الأصل المُفترض تردُ في اللغة دون أنْ يغيّروها نحو: (طَيَّة ، وحَيَّة ، لَيَّة ، وريَّة)، ومـا مـن مانع يمنع أنْ تكون هذه الأسماء – أي: (آيَة ، ورَايَة ، وغَايَة ، وثَايَة ، وطَايَة) التي يصـعب أنْ نجد ارتباطًا اشتقاقيًّا بينها وبين الأصول التي تقابلها في اللفيـف المفـروق كـ(أَوَى ، ورَوَى ، وغَوَى ، ونَوَى ، وطَوَى) قد ارتُجِلَت على هذا الوزن مباشرة كما قالوا: (سَاعَة ، وسَاحَة ، وغَابَة ، وحَانَة ، وحَارَة) .

١٠ – حالات أخرى متفرّقة :

أ – في صيغة (افْعَلَّ) الفعليّة كـ(احْمَرَّ ، واعوَجَّ) من المواد المعتلّة اللام كـ(احْـوَوَى)، قـد يبدو ظاهرًا أنَّ المدّ قد عوّضَ التضعيف، فالأصل المفترض لهذا الفعل علـى وزن (افْعَـلَّ) هـو (احْوَوَّ). وتتلخّص فكرة القدماء في هذه الحالة بأنَّ إعلال الواو الأخيرة في (احْوَوَوَ) بقلبها ألفًا (احْوَوَى) يسبقُ الإدغام[١٢٣]، وليسَ (احْوَوَّ) بأصلٍ لهذا الأخير. والأقرب أنْ يُحتكَم في هـذا إلـى الرأي القائل بأنَّ صيغة الفعل (افْعَلَّ) التي تكثرُ في الألوان والعيوب، قد اشتُقَّت من وزن الصـفة (أَفْعَل)[١٢٤]، والملمح الأبرز بينَ الفعل والصفة هو تضعيف اللام، وحينَ صادف المتكلّم صفة لا تقبل لامها التّضعيف كـ(أَحْوَى) لم يكن أمامه سوى تكرار العين، ليقارب صيغة (افْعَلَّ) قدر المستطاع فآلَ ذلك إلى (احْوَوَى) .

ب – في بعض الكلمات التي يجتمع فيها أكثر من تضعيف، أو أكثر من مدّ يظهرُ التّبادل بينَ التضعيف والمدّ بوصفه ضربًا من المخالفة، ومن ذلك أنَّ النسبة إلى (الدَّوِّ) وهي الفلاة الواسعة هي:(الدَّوِّيَّة) وقيلَ فيها أيضًا: (الدَّاوِيَّة)[١٢٥]، فحلَّ المدّ محلّ التّضعيف ، ويحدثُ العكس في (افْعَالَلَ ← افْعَالَّ) من (أَحْوَى)، فقياسه (احْوَاوَى) بألفي مدّ ، ووردَ فيه (احْوَوَّى)[١٢٦] كذلك .

ج – يتوارد في بعض المواد استعمال بناءين أحدهما بالمدّ والآخر بالتضعيف وكلاهما من الأبنية الشّائعة المتداولة في العربيّة مع اتّفاق المعنى نحو: (فَارُوق – فَرُّوق)[١٢٧]، و(سَاكُوت – سِكِّيت)[١٢٨]، و(بَالُوعَة – بَلُّوعَة)[١٢٩]، و(جَامُور – وجُمَّار)[١٣٠]، ولا يعدو أن يكون سببُ هذا الرّغبةَ في تنويع الصيغ في الاستعمال وتلوينها، وتجديد القدرة البيانيّة للكلمة بنقلها من بناء إلى آخر. أو هو نتيجة اختلاف اللهجات. وقريبٌ من هذه الحالة ما يردُ في بعض أوزان جموع التّكسير من مثل: (رُكُوع – رُكَّع) ، و(سُجُود – سُجَّد) [١٣١]، و(صِيَام – صُيَّم ← صِيَّم)، و(نِيَام – نُيَّم ← نِيَّم)[١٣٢] .

د – ذكر د. عبد الفتاح الحمّوز أنَّ الألف تقع عوضًا من إحدى ياءي النّسب في(يَمَنِيّ ← يمَانٍ)، و(شَأْمِيّ ← شَآمٍ)[١٣٣]، والوصف الأدقّ لما حدث في هذه الحالة يستندُ إلى التّبادل التعويضي في الطول بينَ الفتحة القصيرة، وتضعيف ياء النّسب مع عدم تجاورهما، ويمكنُ تمثيل خطوات هذا التطوّر بالآتي:

(يَمَنِيٌّ ← يَمَانِيٌّ ← يَمَانِيٌ ← يَمَانٍ)، و(شَأْمِيٌّ ← شَأَمِيٌّ ← شَآمِيٌّ ← شَآمِيٌ ← شَآمٍ)[١٣٤] والخطوة الأخيرة في هذه السلسلة تماثل ما جرى في الاسم المنقوص المنوّن كـ(قَاضٍ)، فالأصل المفترض له هوَ (قَاضِيٌ) .

الخاتمة :

خلصَ البحث إلى مجموعة من النّتائج يمكنُ إجمالها بالآتي:

– من بين أربعة أشكال معروفة لإطالة الأصوات، وهي تضعيف الصّوامت، ومدّها، ومدّ المصوّتات، وتضعيفها، يشيعُ في العربيّة شكلان غير متناظرين من الناحية الصوتيّة، هما: تضعيف الصّوامت، ومدّ المصوّتات، ويحدث تّبادل الطول بينهما متجاورين غالبًا؛ لتجنّب كراهة صوتيّة ما، أو رغبةً في تنويع استعمال الصيغ وتجديد قدرتها البيانيّة، أو بسبب اختلاف اللهجات. ولا وجود لتضعيف المصوّتات في العربيّة، على حين يردُ مدّ الصّوامت في مواضع محدّدة عندما يتعذّر التضعيف؛ لسكون ما بعده عند الوقف، أو سكون ما قبله، ونجدُ في الاعتداد بمدّ الصّامت هنا لا تضعيفه توجيهًا مناسبًا لإشكال التقاء ثلاثة صوامت عند الإدغام .

– لم يثبت ما ذهبَ إليه بعض المحدثين من وقوع التعويض بينَ المدّ والتضعيف باتّجاهين متعاكسين، يمثّل الاتّجاه الأوّل مصدر (فَاعَلَ): (فِيعَال ← فِعَّال)، ويمثّل الاتّجاه الثّاني عددٌ من الأسماء على صيغة (فِيعَال) كدِينَار: (دِنَّار ← دِينَار)، إذ بُنيَ الأوّل على وهمٍ في النقل عن كتاب سيبويه، واستندَ الثاني على التحوّل عن أصلٍ مُفترَضٍ لا دليل مُعتَبَر على وجوده .

– لا يبعد أنْ تكون اللغة العربيّة قد أفادت من التبادل بينَ المدّ والتضعيف لتوليد بعض المواد الجوفاء من أخرى مُضعّفة مع بقاء المعنى نفسه، والعكسُ صحيحٌ أيضًا، وأقلُّ احتمالٍ حصول هذا الأمر بينَ المضعّف والنّاقص،ولكنَّ ذلك لا يرقى إلى درجة التّعميم الذي نهجَ عليه الشيخ العلايلي،ود.إبراهيم أنيس فيما طرحاه،إذ يُلاحظ أنَّ ما بينَ التّضعيف،والمدّ في الأجوف والنّاقص من قيَمٍ خلافيّة هو أكبر بكثير مما بينهما من اتّفاق .

– ثمّة مَن يرى أنَّ تلكَ الأفعال التي تردُ بصيغتي (فَعَّلَ، وفَاعَلَ) بمعنًى واحد ترجعُ إلى مرحلة النشأة المبكّرة يوم لم تكن (فَاعَلَ) قد اختُصّت بدلالة المشاركة، سواء أكانت (فَعَلَ) قد اشتُقَّت من (فَعَلَ)، أم من(فَعَّلَ) بتعويض المدّ لتخفيف التّضعيف، ولكنَّ هذا الرأي لا يمنع من أنْ يكون الاشتراك بينَ (فَعَّلَ، وفَاعَلَ) قد حدث في مراحل اللغة المختلفة؛ لأنَّ معنى المشاركة لم يلازم (فَاعَلَ) في جميع المواد بالمستوى نفسه، وما زالَ هناك حيّزٌ في بعض المواد حيث تبتعد (فَاعَلَ) عن المشاركة لُيستثمَر المدّ في الدّلالة على المبالغة كدلالة التّضعيف في (فَعَّلَ) .

– يبدو أنَّ موقع النّبر قد أسهمَ – فضلاً عن كراهة ابتداء الصّيغة بمقطعٍ مفتوح ذي مصوّت طويل – في تحوّل (ايتَعَلَ) وتصريفاتها– وهي لهجة معروفة في صيغة الافتعال – إلى (اتَّعَلَ) بتقصير المصوّت الطويل في المقطع الأوّل، وتعويضه بتضعيف التّاء، إذ يقع النّبر في (ايتَعَلَ) على المقطع (ت ـَ) فيضعف المقطع الذي قبله، فيُقصّر مصوّته الطويل .

– إنَّ الوصف الأقرب لما يحدث في حالة وقوع شبه المصوّت (الواو، أو الياء) متحرّكًا بعدَ مصوّتٍ طويلٍ مماثل في مثل (وَلِيّ، ومَغْزُوّ) يتمثّل بتعجيل الانزلاق نحوَ شبه المصوّت، فيُغلَق المقطع، ويتولّد التّضعيف بوصفه تعويضًا للطول الذي فقده المصوّت، ويظهرُ أنَّ ابتداء الصيغة بمقطعٍ مفتوح طويل منبور يقوّي بقاءَه كما هو في جوار شبه مصوّت مُماثل، نحو: (تُووِي، ورِيِيَا، وأُووُلُّ).

– يُرجّح أن يكون ضعف شبه المصوّت (الياء) بينَ مصوّتين ثانيهما طويل مماثل في صيغة (فَعِيل) من الأجوف اليائي هو الذي أدّى إلى تضعيفه، وتبعَ هذا تقصير المصوّت الطويل بعده لتحتفظ الصيغة بوزنها الإيقاعي قدر الإمكان،ولأمن اللبس أيضًا، ثمَّ عمّمَ القياس هذا التغيير في(فَعِيل) من الأجوف الواوي أيضًا.

– هناك أكثر من دليل ينقض الرأي الرّاجح في دراسات المحدثين من عدّ الصّورة التي وردَ عليها الاسم المقصور المُضاف إلى ياء المتكلّم في لهجة هُذيل هي الأصل، أي (هُدَيَّ ← هُدَايَ)، ولا يبدو التحوّل هنا أيًّا كانَ الأصل فيه ضروريًّا ، بل هو سلوك لهجي يعكسُ الميل نحو واحدٍ من نوعي النّبر : نبر الارتفاع (الطول)، أو النبر التّوتري (الزفيري)، وهو ما يعني في هذه الحالة أيضًا حدوث تبادلٍ في الطّول بينَ المدّ والتضعيف .

هوامش البحث :

١ – تطرّقت دراسات كثيرة لهذا الموضوع وهو ما أغنانا عن بسط الحديث فيه ، ينظر : اللغة/ فندريس: ٤٩ ، والمنهج الصوتي للبنية العربيّة/ د. عبد
الصبور شاهين: ٢٠٧ ، ودراسات في علم أصوات العربيّة / د. داود عبده : ٢٥ – ٣٠ ، والدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جني / د. حسام
سعيد النعيمي : ٣٤٢ – ٣٤٤ ، والقراءات القرآنيّة بينَ الدرس الصوتي القديم والحديث / د. مي فاضل الجبوري : ٧٩ – ٨٢ .

٢ – ينظر : الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة / مكي بن أبي طالب القيسي : ٢٤٥ .

٣ – التحديد في الإتقان والتجويد / أبو عمرو الداني : ١٠١ ، ولتفصيل أكثر عن هذين المذهبين ينظر: الدراسات الصوتيّة عند علماء التجويد/ د. غانم
قدّوري الحمد : ٣٩٥ – ٣٩٧ .

٤ – الأصوات اللغويّة / د. إبراهيم أنيس : ١٥٥ ، ولمزيد بيان عن هذا الموضوع ينظر : علم الأصوات / برتيل مالمبرج : ١٧٥ – ١٨١ ، ومبادئ
علم الأصوات العام / ديفيد ابركرومبي : ١٢٥ – ١٢٧ ، واللغة العربيّة معناها ومبناها / د. تمام حسّان : ٣٠٠ – ٣٠١ .

٥ – التطور النحوي للغة العربيّة / برجشتراسر : ٥٣ .

٦ – المنهج الصوتي للبنية العربيّة : ٢٠٧ .

٧ – النور : ٦٢ ، قرأ أبو عمرو بن العلاء بإدغام الضّاد في الشّين ، ينظر : كتاب الإدغام الكبير في القرآن/ أبو عمرو الداني : ٧٦ .

٨ – البقرة : ٥٢ ، وقراءة الإدغام هي قراءة أبي عمرو بن العلاء ، ينظر : كتاب الإدغام الكبير في القرآن : ٦١ .

٩ – ينظر : فقه اللغات الساميّة / كارل بروكلمان : ٤٤ .

١٠ – مبادئ علم الأصوات العام : ٦٢ .

١١ – المصدر نفسه : ٦٣ .

١٢ – يحدثُ ذلك عند تسكين الصّامت المضعّف في نهاية الكلمة نحو: يمدّ، ولم يمسّ عند الوقف، وكذلك فيما يسمّونه الوقف بالتضعيف في مثل خالدّ،
وحابسّ، وشاملّ.

١٣ – ينظر : مبادئ علم الأصوات العام : ١٢٧ .

١٤ – ينظر : العربيّة الفصحى / هنري فلش : ٤٣ ، ودراسة الصوت اللغوي/ د. أحمد مختار عمر : ٢٥٦ ، والمنهج الصوتي للبنية العربيّة : ٤١ ، وعلم
الأصوات العام / د. بسّام بركة : ١٤٣ .

١٥ – علم اللغة العام / فردينان دي سوسور : ٧٠ .

١٦ – ينظر : فقه اللغات الساميّة : ٤٤ ، ومعنى الكلمة الأولى (نور) والثانية (بعيد) .

١٧ – التطوّر النحوي : ٩٢ – ٩٣ .

١٨ – ينظر : فقه العربيّة المقارن – دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات الساميّة / د. رمزي منير بعلبكي : ٨٩ .

١٩ – المصدر نفسه : ٨٩ .

٢٠ – من مثل :(التعويض وأثره في الدراسات النحويّة واللغويّة)، لـــ د. عبد الرحمن محمد إسماعيل ، و(ظاهرة التعويض في العربيّة ومـــا حُمِـــلَ عليها من المسائل) لـــد. عبد الفتاح أحمد الحموز، و(الحذف والتعويض في اللهجات العربيّة من خلال معجم الصحاح للجوهري)لـــ د. سلمان سالم السحيمي .

٢١ – ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٨٠ .

٢٢ – ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٨٠ .

٢٣ – التطور النحوي : ٦٧ .

٢٤ – ينظر : فقه اللغات الساميّة : ٧٨ .

٢٥ – ينظر : لحن العامّة والتطوّر اللغوي / د. رمضان عبد التوّاب : ٥٦ ، ودراسات في علم أصوات العربيّة : ١٠٣ .

٢٦ – ينظر : المفصّل في صنعة الإعراب/ الزمخشري : ٢٨١ ، والإيضاح في شرح المفصّل / ابن الحاجب : ٦٠٣/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي: ١/ ١٦٦ .

٢٧ – ينظر : LECTURES ON THE COMPARTIVE GRAMMAR OF THE SEMITIC LANGUAGES /WILLIAM WRIGHT : 203 , AND: GRAMMAR OF THE ARABIC LANGUAGE / WILLIAM. WRIGHT :1/117 .

٢٨ – ينظر:الأصوات اللغويّة:٢١١ – ٢١٢،والحذف والتعويض في اللهجات العربيّة :٣٨٧ – ٣٨٩ .

٢٩ – ديوان الأدب / الفارابي : ١ / ٣٨٨ – ٣٨٩ ، والصحاح / الجوهري : ٢ / ٦٥٩ ، (دنر) .

٣٠ – ينظر: المقتضب/ المبرد: ١ / ٢٤٦ ، وسر صناعة الإعراب/ ابن جني : ٢ / ٧٤٣ ، والممتع في التصريف/ ابن عصفور :١ / ٣٦٩ – ٣٧٠.

٣١ – ينظر : ديوان الأدب : ١ / ٣٣٨ – ٣٣٩ ، والصحاح : ٢ / ٦٥٩ ، (دنر) .

٣٢ – ينظر : ديوان الأدب : ٤ / ٣٩ ، ١٧٧ .

٣٣ – مفردات ألفاظ القرآن / الراغب الأصفهاني : ٣١٨ ، (دنر) .

٣٤ – المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم / الجواليقي : ٢٠٢ .

٣٥ – المصدر نفسه : ١٨٨ .

٣٦ – ينظر : المنصف / ابن جني : ٢ / ٣٢ .

٣٧ – ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٣٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٢ / ٧٤٩ – ٧٥٠ ، ٧٥٤ ، وقد مال ابن جني في هذا الكتاب إلى كون (شِيرَاز) فِيعَالاً لا غير وأنَّ التغيير لحق صيغة الجمع .

٣٨ – المفصّل في صنعة الإعراب / بتحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله : ٢٨١ ، وبتحقيق د. خالد إسماعيل حسّان : ٢٨٥ .

٣٩ – ينظر : كتاب سيبويه بتحقيق عبد السلام محمد هارون : ٤ / ٨١ ، وطبعة بولاق : ٢ / ٢٤٤ .

٤٠ – ينظر: شرح السيرافي :١٥/ ١٦٦، ولم يذكر المبرّد ، وابن السرّاج(فِعَّالاً) في حديثهما عن مصدر(فَاعَلَ)، ينظر: المقتضب: ٢/ ٩٩ –١٠٠ ،
والأصول في النحو / ابن السرّاج : ٣ / ١١٦ .
٤١ – ينظر: شرح المفصّل/ ابن يعيش: ٥٤/٤ – ٥٥ ، وشرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير/ القاسم بن الحسين الخوارزمي: ٣ / ٧٦
، والإيضاح في شرح المفصّل / ابن الحاجب النحوي : ١ / ٦٠٢ – ٦٠٣ .
٤٢ – المفصل بتحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله : ٢٨١ ، وبتحقيق د. خالد إسماعيل عبد الله : ٢٨٥ ، والغريب أنَّ د. خالد قد أشار إلى مكان ورود
النصّ في كتاب سيبويه ، ولم يعلّق على ذلك بشيء .
٤٣ – ينظر : شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي : ١ / ١٦٣ ، ١٦٦ .
٤٤ – ينظر : شرح شافية ابن الحاجب / الخضر اليزدي : ١ / ٢٧٦ .
٤٥ – ينظر : الأصوات اللغويّة : ٢١٢ ، ٢٥٠ .
٤٦ – ينظر : المصدر نفسه : ٢١١ ، ٢٤٩ .
٤٧ – المصدر نفسه : ٢١١ ، وينظر : ٢١٣ .
٤٨ – المصدر نفسه : ٢٤٨ .
٤٩ – ينظر : سرّ الليال في القلب والإبدال / أحمد فارس الشدياق : ٢٥ .
٥٠ – ينظر : المصدر نفسه : ٢٥ .
٥١ – ينظر : لسان العرب : ٢ / ٤٦٨ ، (زحح) ، و: ٢/ ٤٧٠ ، (زوح) .
٥٢ – ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٥٢٨ ، (طحح) ، و: ١٥/ ٤ ، (طحا) .
٥٣ – ينظر : المصدر نفسه : ١٣ / ١٢٩ ، (حنن) .
٥٤ – ينظر : المصدر نفسه : ١٤ / ٢٠٣ ، (حنا)، وقد يكون الحنوّ مأخوذًا من الانحناء ، وعلاقته به كعلاقة (العاطفة ، والعَطف) بمعنى الرّحِم والشّفقة بـــ(العَطف) بمعنى الانحناء ، والثني والإمالة ، ينظر : المصدر نفسه : ٩ / ٢٤٩ – ٢٥٠ (عطف) .
٥٥ – المصدر نفسه : ١٣ / ٤٤٣ – ٤٤٤ ، (غمم) .
٥٦ – ينظر : المصدر نفسه : ١٣ / ٤٤٦ ، (غمم) .
٥٧ – ينظر : مقدّمة لدراسة لغة العرب / الشيخ عبد الله العلايلي : ٢٠٦ ، ٣٠١ .
٥٨ – فقه اللغات السّاميّة : ٤٤ .
٥٩ – ينظر : الأصوات اللغويّة : ٢٥٠ .
٦٠ – التطوّر النحوي : ٩٢ – ٩٣ .
٦١ – ينظر : فقه العربية المقارن : ٨٩ .
٦٢ – تنظر هذه الأمثلة في : كتاب سيبويه : ٤ / ٦٨ ، والحجّة للقراء السبعة / أبو علي الفارسي : ٢ / ٣٤٥ ، ٥ / ٤٥٥ ، ٦ / ١٩ ، ٦ / ٣٠٥ .
٦٣ – الفلسفة اللغويّة والألفاظ العربيّة : ٨٩ .
٦٤ – ينظر : GRAMMAR OF THE ARABIC LANGUAGE: 1/32 .
٦٥ – يُنظر : الحذف والتعويض في اللهجات العربيّة : ٣٨٩ – ٣٩٢ .

٦٦ – ينظر : المصدر نفسه : ٣٨٩ – ٣٩٠ .
٦٧ – قارن ما وردَ من معانٍ لصيغتي (فَعَّلَ)، و(تَفَاعَلَ) في : شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي : ١ / ٩٩ – ١٠٧ .
٦٨ – ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٠٤ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه / د. خديجة الحديثي : ٣٩٧ .
٦٩ – ينظر : شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي : ١ / ١٠٢ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣٩٧ .
٧٠ – سبأ : ١٩ .
٧١ – ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٦ / ١٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السّبع / مكي بن أبي طالب القيسي : ٢ / ٢٠٧ .
٧٢ – اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة / د. عبده الرّاجحي : ٢١٠ .
٧٣ – ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٢ / ٣٤٥ ، ٦ / ١٩ ، ٦ / ٣٠٥ .
٧٤ – المصدر نفسه : ٥ / ٤٥٥ ، وينظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع : ٢ / ١٨٨ .
٧٥ – ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٣ / ١٦١ ، ٦ / ٣٠٥ .
٧٦ – ينظر : GRAMMAR OF THE ARABIC LANGUAGE :1/80, AND LECTURES:240
٧٧ – ينظر : فقه اللغات الساميّة : ١٣٩ .
٧٨ – ينظر : LECTURES: 237 . ، وفقه اللغات السّاميّة : ١٣٨ .
٧٩ – ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربيّة : ٢١١ .
٨٠ – المصدر نفسه : ٢١١ .
٨١ – ينظر: خواطر وآراء صرفيّة، د. فوزي الشايب ، بحث منشور في مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع : ٤٧ ، السنة: ١٨ ، ١٩٩٤م : ٢٣.
٨٢ – ينظر : المصدر نفسه : ٢١ .
٨٣ – ينظر : المصدر نفسه : ٢٢ .
٨٤ – المصدر نفسه : ٢٢ .
٨٥ – خواطر وآراء صرفيّة : ٢٤ .
٨٦ – ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٤٤٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي : ٣ / ٢٣٧ – ٢٣٨ .
٨٧ – ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء / د. عبد الصّبور شاهين : ٢١٠ .
٨٨ – ينظر : الحذف والتعويض في اللهجات العربيّة : ٤٢٢ – ٤٢٥ .
٨٩ – ينظر : المصدر نفسه : ٤١٩ – ٤٢٠ .
٩٠ – ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٤٤٦ ، والمقتضب: ١ / ١٦١ .
٩١ – ينظر : المقتضب : ١ / ١٧١ – ١٧٦ .
٩٢ – المصدر نفسه : ١ / ١٦١ .
٩٣ – الحذف والتعويض في اللهجات العربيّة : ٤٢٢ .
٩٤ – ينظر : المصدر نفسه : ٤٢٢ – ٤٢٥ .
٩٥ – ينظر : الحذف والتعويض في اللهجات العربيّة : ٤٢٣ – ٤٢٥ .

٩٦ – ينظر : العربيّة الفصحى : ٤١ .
٩٧ – المصدر نفسه : ٤٢ .
٩٨ – المصدر نفسه : ٤٢ .
٩٩ – المصدر نفسه : ٤٢ ، وينظر : الأصوات اللغويّة : ١٦٤ .
١٠٠ – ينظر : دراسات في علم أصوات العربيّة : ٤١ – ٤٢ ، ٨٦ .
١٠١ – ينظر : المصدر نفسه : ٣٧ – ٣٨ .
١٠٢ – ينظر : المصدر نفسه : ٣٣ ، ٣٧ .
١٠٣ – شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي : ٣ / ٢٣٧ .
١٠٤– ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٣٦٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي : ٣ / ٢٣٨ .
١٠٥– ينظر : تفصيل هذه المسألة في : شرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي : ٣ / ٢٣٧ – ٢٣٨ .
١٠٦– ينظر : كتاب سيبويه: ٤/ ٣٦٥ – ٣٦٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف/أبو البركات الأنباري :٢/ ٧٩٥ – ٨٠٤ ، المسألة (١١٥)، وفَيْعِل أم
فَعِيل/الشّيخ محمد حسن ال ياسين،بحثٌ منشور في مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردني، ع: ١١ – ١٢ ،السنة:٤ ،١٩٨١م:١٢ – ٢٠، ونظرة في
بعض الأوزان الصّرفيّة/د. جعفر عبابنة،بحث منشور في مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردنـــي، ع: ٢١ – ٢٢ ،السنة:٦ ، ١٩٨٣م: ٢٤ – ٤٤.
١٠٧– ينظر : فَيْعِل أم فَعِيل : ١٩ .
١٠٨– ينظر : نظرة في بعض الأوزان الصرفيّة : ٤٠ – ٤١ ، ٤٤ .
١٠٩ – التطور النحوي : ١٠٦ .
١١٠– ينظر : فقه اللغات الساميّة : ٨١ .
١١١– العربيّة الفصحى : ٧٥ .
١١٢– ينظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث / د. الطيّب البكّوش : ١٨٨ .
١١٣– ينظر : شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي : ٢ / ٢٧ .
١١٤– ينظر : لسان العرب : ٨ / ٢٣ – ٢٧ ، (بيع) .
١١٥– ينظر : الحذف والتعويض في اللهجات العربيّة : ٤٢٥ .
١١٦– ينظر:كتاب سيبويه:٣/ ٤١٤، وشرح المفصّل/ابن يعيش:٢/٢٠٧ – ٢٠٨، وشرح الرضي كافية ابن الحاجب:٢/٣٣١ – ٣٣٢.
١١٧– الحذف والتعويض في اللهجات العربيّة : ٤٢٥ .
١١٨– ينظر : في اللهجات العربيّة / د. إبراهيم أنيس : ١٢٦ ، واللهجات العربيّة في التراث / د. أحمد علم الدين الجندي : ٢ / ٥٤١ .
١١٩– ينظر : في اللهجات العربيّة : ١٢٥ – ١٢٦ ، والقراءات القرآنيّة في كتب معني القرآن / د. جواد كاظم عناد : ٣١٨ .
١٢٠– في اللهجات العربيّة : ١٢٦ .
١٢١– ينظر : المصدر نفسه : ١٢٤– ١٢٦، اللهجات العربيّة في التراث : ٢/٥٤١ ، والقراءات القرآنيّة في كتب معاني القرآن: ٣١٧– ٣١٨ .

١٢٢- ينظر : شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي : ٢ / ٥١ ، ٣ / ١١٨ .
١٢٣- ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ١٢٠ .
١٢٤- ينظر : التطوّر النحوي : ١٠٥ .
١٢٥- ينظر : المحكم والمحيط الأعظم / ابن سيده : ١٠ / ٧٩ ، (دوو) ، ولسان العرب : ١٤ / ٢٧٦ ، (دوا)
١٢٦- ينظر : المحكم والمحيط الأعظم / ابن سيده : ٣ / ٣٠٧ ، (حوو) ، ولسان العرب : ١٤ / ٢٠٦ ، (حوا)
١٢٧- ينظر : لسان العرب : ١٠ / ٣٠٤ ، (فرق) .
١٢٨- ينظر : ديوان الأدب : ١ / ٣٤٠ ، (فِعِّيل) ، و: ٣٧٠/١ ، (فَاعُول) .
١٢٩- ينظر : الصحاح : ٣ / ١٨٨ ، (بلع)، والمحكم والمحيط الأعظم : ٢ / ١٢٤ ، (بلع) .
١٣٠- ينظر : لسان العرب : ٤ / ١٤٧ ، (جمر) .
١٣١- ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ١ / ١٦٤ ، (ر ك ع) ، ولسان العرب : ٣ / ٢٠٤ ، (سجد) ، و: ٨ / ١٣٣ ، (ركع) .
١٣٢- ينظر : كتاب سيبويه: ٣ / ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٤ / ٣٦٢ ، والمنصف: ٢ / ١ ، وشرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي: ٣ / ١٧٣ .
١٣٣- ينظر : ظاهرة التعويض في العربيّة : ٩٤ – ٩٥ .
١٣٤- اعتمدتُ في تسلسل هذه الخطوات جزئيًّا على ما ذكره بروكلمان ، ينظر : فقه اللغات الساميّة : ٨١ .

مصادر البحث ومراجعه :

* ((القرآن الكريم))

١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي ، ط:١، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٥م.
٢. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي– أبو عمرو بن العلاء ، د. عبد الصّبور شاهين، ط:١، مكتبة الخانجي / مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٧م .
٣. الأصوات اللغويّة ، د.إبراهيم أنيس ، ط :٥ ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، ١٩٧٥م .
٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي(ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط: ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م .
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت:٥٧٧هـ) ،تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار أحياء التراث العربي ، مصر ، (د.ت) .
٦. الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس (ت:٦٤٦هـ) ، تح : د. إبراهيم محمد عبد الله ، ط:٢ ، دار سعد الدين ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
٧. التّحديد في الإتقان والتجويد ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ) ، دراسة وتحقيق : د. غانم قدّوري الحمد ، ط: ١ ، دار عمّار ، عَمّان ، ٢٠٠٠م .
٨. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش، ط:١،(د. ط)، تونس، ١٩٧٣م .
٩. التطوّر النّحوي للغة العربيّة – محاضرات ألقاها في الجامعة المصريّة المستشرق الألماني: برجشتراسر ، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه : د. رمضان عبد التوّاب، ط: ٤، مكتبة الخانجي / الشّركة الدوليّة للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

١٠. الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت:٣٧٧هـ) ، تح : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط: ٢، دار المأمون للتراث ، دمشق – بيروت ، ١٩٩٣م .
١١. الحذف والتعويض في اللهجات العربيّة من خلال معجم الصحاح للجوهري، د. سلمان سالم رجاء السحيمي، ط:١، مكتبة الغرباء الأثريّة، المدينة النبويّة، ١٤١٥هـ .
١٢. خواطر وآراء صرفيّة ، د. فوزي الشايب ، بحث منشور في مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع : ٤٧ ، السنة: ١٨ ، ١٩٩٤م .
١٣. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، د. غانم قدوري الحمد، ط: ٣، دار عمار ، عمان ، ٢٠٠٩م .
١٤. دراسات في علم أصوات العربيّة ، د. داود عبده ، مؤسّسة الصّباح ، الكويت ، د.ت .
١٥. الدّراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي ، د. حسام سعيد النّعيمي، دار الرّشيد للنشر ، بغداد/ دار الطّليعة للطباعة والنّشر ، بيروت ، ١٩٨٠م .
١٦. دراسة الصّوت اللغويّ،د.أحمد مختار عمر، ط:١، عالم الكتب/مطابع سجل العرب، القاهرة ، ١٩٧٦م.
١٧. ديوان الأدب ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت:٣٥٠هـ)، تح:د. أحمد مختار عمر، ط:١، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة ، ١٩٧٤م – ١٩٧٨م .
١٨. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تح: د.أحمد حسن فرحات ، ط : ٣ ، دار عمّار / جمعيّة عمّال المطابع التعاونيّة ، عمّان ، ١٩٩٦م .
١٩. سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق:د. حسن هنداوي، ط:٢، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٣م ،.
٢٠. سر الليال في القلب والإبدال ، أحمد فارس الملقب بالشّدياق ، المطبعة العامرة ، الاستانة ، ١٢٨٤هـ .
٢١. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، ط:١، علم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م .
٢٢. شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي(ت:٦٨٦هـ) ، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
٢٣. شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط ، الخضر اليزدي(ت٧٢٠هـ)، تح: د. حسن أحمد العثمان ، ط:١، مؤسسة الريان ، بيروت ، ٢٠٠٨م .
٢٤. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ)، ج:١٥، تح:د. صلاح العشيري، و:أ. عبد الرحمن محمد عمر، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة ، القاهرة ، ٢٠١٣م .
٢٥. شرح المفصّل للزمخشري ، موفق الدّين أبو البقاء يعيش بن يعيش الموصلّي (ت٦٤٣هـ) ، قدّمَ له ووضعَ هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط: ١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت، ٢٠٠١م .
٢٦. شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثَيمين، ط:١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٠م .
٢٧. الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٨٧م ، ط: ٤ .
٢٨. ظاهرة التعويض في العربيّة وما حُملَ عليها من المسائل، د. عبد الفتّاح أحمد الحموز، ط:١، دار عمّار ، عَمَّان، ١٩٨٧م .

٢٩. العربيّة الفصحى – نحو بناء لغويّ جديد ، هنري فلش ، ترجمة: د. عبد الصّبور شاهين، ط:٢، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣م .
٣٠. علم الأصوات ، برتيل مالمبرج ، تعريب ودراسة: د. عبد الصّبور شاهين ، مكتبة الشّباب / مطبعة التقدّم ، القاهرة ، ١٩٨٥م .
٣١. علم الأصوات العام – أصوات اللغة العربية ، د. بسام بركة ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، د.ت .
٣٢. علم اللغة العام ، فرديناند دي سوسور ، ترجمة: د.يوئيل يوسف عزيز ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٨م.
٣٣. فقه العربيّة المقارن – دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السّاميّة ، د. رمزي منير بعلبكّي، ط: ١، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٩م .
٣٤. فقه اللغات السّاميّة ، كارل بروكلمان ، ترجمة: د. رمضان عبد التوّاب ، مطبوعات جامعة الرّياض ، الرّياض ، د.ت .
٣٥. الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ، جرجي زيدان ، مراجعة وتعليق: د. مراد كامل ، مؤسسة دار الهلال ، بيروت ، ١٩٦٩م .
٣٦. فَيْعِل أم فَعِيل ، الشّيخ محمد حسن ال ياسين ، بحثٌ منشور في مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردني ، ع : ١١ – ١٢ ، السنة : ٤ ، ١٩٨١م .
٣٧. القراءات القرآنيّة بين الدرس الصّوتي القديم والحديث، د. مي فاضل الجبوري، ط: ١، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ٢٠٠٠م .
٣٨. القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن – قراءة في التوجيه الصوتي، د. جواد كاظم عناد، ط:١، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، ٢٠١١م .
٣٩. كتاب الإدغام الكبير في القرآن، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني(ت٤٤٤هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، ط: ١ ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٣م .
٤٠. كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون ، ط: ٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م، وطبعة بولاق، ط:١، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ – ١٣١٧هـ .
٤١. الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تح: د. محيي الدين رمضان، ط: ٢، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨١ .
٤٢. لحن العامّة والتطوّر اللغويّ ، د.رمضان عبد التوّاب، ط:١، مطابع البلاغ ، القاهرة، ١٩٦٧.
٤٣. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري ، دار صادر ، بيروت، (د.ت) .
٤٤. اللغة ، ج . فندريس ، تعريب: عبد الحميد الدّواخلي ، ومحمّد القصّاص ، مكتبة الأنجلو المصريّة / مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ،١٩٥٠م .
٤٥. اللغة العربية – معناها ومبناها ، د. تمام حسان، ط:٤، عالم الكتب ، القاهرة ،٢٠٠٤م .
٤٦. اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب ، تونس – ليبيا ، ١٩٨٣م .
٤٧. اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د. عبده الراجحي، ط:١، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٩٩٩م.
٤٨. مبادئ علم الأصوات العام ، ديفد ابركرومبي ، ترجمة وتعليق: د. محمد فتيح، ط:١، مطبعة المدينة، القاهرة، ١٩٨٨م .

٤٩. المحكم والمحيط الأعظم ، أبن سيده (ت٤٥٨هـ) ، تح: د.عبد الفتاح السيد سليم، ود. فيصل الحفيان ، وآخرين، معهد المخطوطات العربية ، ٢٠٠٣م .
٥٠. المعرّب في الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي(ت٥٤٠هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، ط:٢، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩هـ .
٥١. مفردات ألفاظ القرآن، العلامة الراغب الأصفهاني(ت٤٢٥هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق/ الدار الشاميّة، بيروت، ط: ٣ ، اوفسيت انتشارات ذوي القربى، قم ، ١٤٢٤هـ .
٥٢. المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ، تح: د. محمد محمد عبد المقصود، ود. حسن محمد عبد المقصود، ط:١، دار الكتاب المصري، القاهرة/ دار الكتاب اللبناني، بيروت،٢٠٠١م، وتح: د. خالد إسماعيل حسّان، ط:١، مكتبة الآداب، القاهرة،٢٠٠٦م .
٥٣. المقتضب ، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمَة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
٥٤. مقدّمة لدراسة لغة العرب وكيفَ نصنع المعجم الجديد،الشّيخ عبد الله العلايلي،ط:٢،دار الجديد،بيروت، ١٩٩٧م .
٥٥. الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت:٦٦٩هـ) ،تح: د.فخر الدين قباوة ، ط: ٣، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٨م .
٥٦. المنصف شرح كتاب التصريف ، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي(ت٣٩٢هـ) ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط:١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٩٥٤م .
٥٧. المنهج الصّوتي للبنية العربيّة ، د. عبد الصّبور شاهين ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت، ١٩٨٠م .
٥٨. نظرة في بعض الأوزان الصّرفيّة ، د. جعفر عبابنة ، بحث منشور في مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردني ، ع : ٢١ – ٢٢ ، السنة : ٦ ، ١٩٨٣م .
59. Wright, William. (1896), A Grammar of the Arabic Language, Cambridge University Press, London .
60. Wright, William. (1890), Lecture on Comparative Grammar of the Semitic Languages, Cambridge University Press, London, 3rd edition .

Abstract

Compensation in the exchange of length of issues which we find signals in a number of the studies modernists during them treatment som of the voice matters and structure. I did not find any of them according to what I have seen has been separated it by research or specialized comprehensive study seriously collect all parties of the subject, which is the aim sought to achieve this research. This kind of compensation by simplifying that we find a consonant reduplication has replaced the vowel lengthening in the form of what was supposed to meet the lengthening is not reduplication, and may be the opposite, a vowel lengthening compensate dilution of the reduplication. The research first treated the difference between a sound prolongation in the lengthening, and its extension in reduplication, and recognition of the geminate voice features in particular, and then proceeded to identify the places where it can be said that the compensation in the longitudinal exchang is true, in the light of what has been stated in the studies of the vocal innovators, with the attempt to combine the most prominent ideas and explanations presented in each of the position, discussed, studied it, and rejected what wrongness of them was proven by the evidence, and preference what arguments made clear the validity and accuracy, and perhaps guided after this to a special opinion in this mattar or that. The research concluded with a conclusion that included his results .